

■ التنظيم الديمقراطي والمطالب المشتركة  
في الحركة المطلوبة الأخيرة  
■ مواقف الاتحاد العمالي العام : تنظيم  
القاعدة العمالية هو الجواب على تواطؤ الاتحاد  
■ دولة المصارف والوكالات تحل مشاكل التعليم :  
حلول الدولة تخدم طلاب الجامعات الخاصة

## الموقف العربي الرسمي ودور الوساطة بين المقاومة والنظام الأردني



## التصميم على تصفية نهائية للمقاومة على أرض الأردن والصيغة الأردنية للحل السلمي

المعركة الأخيرة التي خاضها النظام الأردني ضد المقاومة هي العملية النهائية لتصفية وجود المقاومة على أرض الأردن .. فالمعارك السابقة انتهت إلى إبقاء تشكيلات الفدائيين في منطقة جغرافية محصورة تمتد ما بين أريد وجرش وعجلون . وكانت المعركة التي جرت في أريد منذ فترة قد أبتت على توازن عسكري في المدينة بين المقاومة والجيش الأردني ، نتج عن حركة المقاومة تأمين طريق مواصلات وتأمين لمعاقل الفدائيين في أحرار عجلون .

من هنا تبرز الأهمية العسكرية ، وبالتالي السياسية ، للمعركة الأخيرة في أريد .. فهي تهدف إلى محاصرة الفدائيين في قواعدهم تهيئاً لعملية نهائية في التصفية ، وكانت النتيجة الأولى لمعركة أريد هي ما أعلنته مصادر المقاومة من أن القوات الأردنية قد فرضت حصاراً شديداً على قواعد الفدائيين في منطقتي جرش وعجلون ، وحالت دون وصول التزويين لها .

وإذا كانت السلطة الأردنية تعتمد في مضيقها لتصفية المقاومة على توازن عسكري أصبح لصالحها بعد معارك أيلول ، فإن ما أبرزته الأحداث الأخيرة من طاقات نضالية ومعنوية عند جماهير الشعب الفلسطيني حين خرجت مظاهرات نسائية - وسط النار - من قلب مخيم أريد ، ومظاهرات أخرى في العاصمة عمان ، تتحدى قوة السلطة .. أن ما أبرزته هذه المظاهرات هو تأكيد على ارتفاع المعنويات النضالية التي تعيشها الجماهير بالرغم من كل حملات التصفية المستمرة .

ولكن لماذا يستمر النظام الأردني في عملية تصفية المقاومة ، ولماذا ينفرد عن الأنظمة العربية ، حتى المعنية منها بالتسوية السلمية ، بموقف منعزل لا يابه للاستنكار الشامل الذي يحيط به الآن ؟

كان النظام الأردني ، في البداية ، يطرح صيغة للتسوية السلمية لا تختلف بإطارها العام عن الصيغة العربية الرسمية : الموافقة على قرار مجلس الأمن ، ومن ثم القبول بمشروع روجرز .

الا أن النظام الأردني حسابات داخلية تختلف عن الحسابات العربية ، فهو يريد حسم التناقض الداخلي بينه وبين المقاومة المسلحة ليكون الطرف المسيطر على الأردن ، والطرف الوحيد في مفاوضات التسوية السلمية ، فالحفاظ على « وحدة المملكة الهاشمية » هو هدف عملية التصفية وضرب المقاومة .

ومن هنا فإن الصيغة الأردنية للحل السلمي تتضمن ، في داخلها ، عملية حسم التناقض الداخلي مع المقاومة الفلسطينية لصالح السيطرة الكاملة للنظام الأردني الهاشمي .

أما الصيغة العربية للحل السلمي ، فقد كانت تعتبر أن التوازن الدقيق بين النظام الأردني وحركة المقاومة هو وحده الذي يحافظ على « العادل الفلسطيني » ضمن حدود التسوية العربية الشاملة أو ما سمي بالحل العربي : لا الحل الفلسطيني ، أو الأردني أو المصري أو السوري .. فوجود « العادل الفلسطيني » ضمن مظلة التسوية الشاملة ضروري لإعطائها « شرعية فلسطينية » لا يمكن أن تحصل إلا بإيجاد حل لمصير الفلسطينيين .. لذلك كان الوضع العربي الرسمي يريد أرجاع المقاومة إلى حجبها الطبيعي من ناحية ، ويريد « تحولا سلميا » ومن داخلها - بواسطة القوى المؤهلة في صفوفها - للقبول بالتسوية عبر القبول بمشروع دولة فلسطينية من ناحية أخرى . كانت الصيغة العربية للحل السلمي - إذن - تتضمن ضرورة الدولة الفلسطينية ، بينما كانت الصيغة الأردنية تتضمن تصفية المقاومة نهائياً ، والحفاظ على وحدة المملكة الهاشمية .

— يطرح الملك حسين في رسالته المشهورة للرؤساء والملوك العرب إنشاء كيان فلسطيني تطله جبهة تحرير فلسطينية تشترك مع الطرف الأردني في المفاوضات ، وتتحدد العلاقات بين الضفتين الشرقية والغربية بصيغة اتحادية ضمن وحدة المملكة .

هذا هو التناقض الذي برز بين النظام الأردني والوضع العربي الرسمي بعد معارك أيلول . فالوصاية العربية التي انتهى إليها مؤتمر القمة في أيلول بوجود لجنة المتابعة برئاسة الباهسي الأدهم في الأردن ، كان المقصود بها إبقاء التوازن المطلوب بين النظام الأردني والمقاومة .. إلا أن النظام الأردني أخذ يستغل الموقع العسكري الداخلي الذي أصبح لصالحه بعد أيلول ، ليمضي في خطة تصفية المقاومة .

وهكذا بدأ النظام الأردني منذ شهرين وأكثر يضع المراقيل تلو المراقيل أمام اللجنة العربية حتى طلب إنهاء مهماتها وتجميد أعمالها .

وبانتهاج الوصاية العربية أصبح الملك في (موقع مستقل) يطرح صيغته الأردنية في التسوية السلمية . ولكن ثقل التسوية الرئيسي هو في مكان آخر .. في الجبهة الغربية حيث تجل القاهرة الطرف الرئيسي في التسوية . وانصرفت الجهود العربية والدولية إلى المفاوضات الدائرة بين مصر وإسرائيل عبر يارينغ ، وأخذ الملك حسين يعتبر أنه عزل عن مفاوضات التسوية .. إلا أن الصيغة العربية للحل السلمي جلبت ، في النهاية ، التصلب الإسرائيلي في مسد

تعديلات الحدود ، والشرط الإسرائيلي لمصير قطاع غزة والضفة الغربية برضى الدولة الفلسطينية . وإذا كان الموقف الأميركي يتباين في مسألة تعديلات الحدود بشأن سيناء وشم الشيخ ، إلا أنه بالنسبة للضفة الغربية والأردن يتسبب التصلب الإسرائيلي في موقفه الإسرائيلي .. كما أن الموقف الأميركي بشأن مشروع الدولة الفلسطينية غير حاسم ، فهو يتردد بين دعم الموقف الأردني في الحفاظ على وحدة المملكة وبين صيغة فلسطينية مستقلة ، وبدأ يميل لصالح الموقف الأردني بعد أيلول .

وأمام المازق الأخير للمفاوضات ، نتيجة التصلب الإسرائيلي ، وتغذر الدخول إلى « مدخل عملي » للتسوية ، عاد الملك حسين لتحريك لتصفية المقاومة نهائياً .. فالصيغة الأردنية أكثر أنفتاحاً على الشروط الإسرائيلية ، وإسرائيل تشير بوضوح إلى أن مصير قطاع غزة مرتبط بالأردن عبر مرور في داخل إسرائيل ، كما أن النظام الأردني في موقعه الضعيف قابل لتقسيم تنازلات بشأن الحدود . وإذا كان النظام الأردني غير قادر على إجراء تسوية مفردة ، إلا أن صيغته وموقفه من تصفية المقاومة تدخل ضمن حسابات التصلب الإسرائيلي ، وتجعل موقفه مرهوناً بقدرة إسرائيل على فرض الشروط التي تريد على الصيغة العربية للتسوية .

هذا هو الإطار السياسي لتحرك الأردني الأخير ضد المقاومة . وهذا يفسر التناقض بين المواقف العربية الرسمية للأنظمة العربية المعنية بالتسوية وبين النظام الأردني ، فالوضع العربي يرى أخطار ما يحدث في الأردن من تصفية شاملة ونهائية للمقاومة ، فهو يريد أن تظل المقاومة في مواقعها ، كما أنه أصبح بحاجة لها كورقة ضغط مطلوبة - من جديد - أمام مازق التسوية السلمية والطريق المسدود الذي وصلت إليه . لذلك عم الاستنكار والسخط الموقف العربي الرسمي ، وانطلقت الأذاعات العربية في موجة تأييد دعاوية للمقاومة أعادت للأذهان « مرحلة ما قبل أيلول » حين كانت المقاومة بالنسبة للأنظمة العربية ، ورقة ضغط مطلوبة .. ولكن هل يستطيع الوضع العربي الرسمي أن يتدخل بأكثر من حملات الاستنكار الدعاوية ، لوضع حد للمخطط الأردني في تصفية المقاومة ، وما هي مواقع المقاومة في كل ذلك ؟

هذا ما سنتناوله في العدد القادم .



**الطاج المزي** سلاح الجو البريطاني يتدخل  
بعد الهزائم المتلاحقة لجيش قابوس المرتزق  
■ الثوار يقصفون محطة الاذاعة في صلالة

اضراب ومظاهرات الأربع ساعات  
تضامن الجماهير اللبنانية مع المقاومة  
في وجه الحملات العميلة

العبارة صالحة ٢



التنظيم الديمقراطي والمطالب المشتركة  
في الحركة المطلوبة الأخرى

ضليل من الطامحين إلى الوظيفة . وبعد أن تم بناء شبكة اتصالات ومدارس تقنيي ، ولو نسبيًا ، الحائزين الأساسية ، طرحت فكرة بناء شبكة ذات وظيفة سياحية عامة ، أو اقتصادية عربية . أي أن قاعدة العلاقات الثنائية التقليدية صارت ، وقرارت أن تستند . من ناحية أخرى ، تمت مراقبة جيدة ، من تجارية وصرفية وصناعية ، بعدة عيون العلاقات التقليدية ، في قسم منها على الأقل . ولكن نودعنا لم يتم في برامج سياسي ، ولا خارج العلاقات السياسية . فقد لعبت هذه العلاقات دورا دور الذراع الذي يمس يهو المرافقة السريع ، ويوفر له كل التسهيلات التي يحتاج إليها : السر المصرفي ، النفطية الرقعة للعملية ، التجارة الحرة ، الحفاظ على علاقات دبلوماسية وغريبة تكفل حماية الارباح القاضية . لكن هذا القدر الذي يؤدي إلى مشاكل لا يمكن أن نحل من طريق حكم بيقدم فقط التقنيية السياسية ، فالخلاص الكامل بالحركة الاقتصادية ، من طريق الاستيراد والحركة لوس التحويل بصورة خاصة ، أدى إلى تركيب اقتصادي يخدم بصورة اساسية حاجات البراءة على حساب الحاجات البلد الداخلية ، كما أدى إلى ارتفاع مستوي نسبي الانسداد يرقق ميشية الجواهر الكسكن ، العمل ، القطن ، الفضة ، الكسكن ، ابناء الاقتصادي والجناعي ، كلها مسائل تعدد بكثير مجال الدائرة الاقتصادية . فهي مسائل ناجمة من تطور نظام اقتصادي وسياسية ، ومن روابط وصلت البلد كله

كانت ، وتنتج عنها اوضاع عامة تجمع بين  
فئات مختلفة . وما ينتج يتطلب اجوبة  
سياسية . يتطلب مؤسسات سياسية تكسر  
طوق الدائرة والطفانة ، وتوازنها . ويتطلب  
نظما اقتصاديا واجتماعيا يستطيع تنجية  
الحاجات الداخلية المسجدة والمحددة . تجاه هذا  
الطلب المزدوج - المؤسسات السياسية  
والنظيم الاقتصادي والاجتماعي - لا تمك  
تجاهير الحركة المطالبة وسيلة سياسية  
تستخدمها - فالجلب السياسي اداة  
تزيين لمخارج الحق ، كما اضغ صراها ،  
لا سيما في الاشهر الاخيرة . لذلك بـرزت  
المؤسسات القنابية بينما بدا الجلب عاجزا ،  
مكبلا . ولذلك تكرر الحديث عن الجلب  
الاقتصادي والاجتماعي ، كما تكررت مشاريع  
تعديل قانون الانتخاب والاستفتاء بشأنه .  
كما تبرز المؤسسات القنابية ليس بـرورا  
علميا كبره بـرزه مجرد يجب توضيحه .  
في مختلف التحركات التي عمدناها - الضمان ،  
الطلب ... - لم تكن مغالبة لمطالبها - بل ان  
الطلب مروهنة ببرنامجه ومطالبها . من اجل  
الاصح القول ان هذه القنابية صلت رغم  
الفرناخ والمطالب التي فالها لم تلك الحد  
الاذني من التحديد والالتزام بمصالح القنات  
الحضية . ما كان فعلا في الحركة المطالبة هو  
الصيغة القنابية ، اذ يوجد هيكل تتجسس  
اطرافه ، مهما كانت هزيلة ، على مصالح  
نشأت من اوضاع الجلب ، ومن تناقضات  
« التو » القنابية . هذا وحده يفسر كيف  
استطاعت تنظيمات هزيلة - كالاتحاد العام ،

من الملاحظات التي تكررت في الفترة الأخيرة ، وعلى مايشعره معركة الضمان الصحي الإضرابات الطلابية ، ملاحظة تتعلق بالمجلس التثانوي . فعندما حضرتت المدرسة لأكثر حملات التوجيهات انتساعا ، ولأكثر طلباتها الحاحا ، كان المجلس التثانوي عاجزا عن أن ينفذ . لي نصاب : « يهرب » ، إلى قاعات مشاكل ثانوية أو محلية ، إلى المجلس ، الذي يفرسه على الشئب تمثيل مزيف ، على يقينه .

هو أنه لا يستطيع أن يحكم فعلا :  
 أن يرمس سياسة ، كما لا يستطيع  
 تنفيذ سياسية مرمومة . وكل ما  
 يحافظ على الأوضاع المسائدة ، الأوضاع  
 والهيمنة الاستعمارية ، يتصدى  
 لثغرات ، توزيع الوظائف ، الفوائد  
 رخص الإبقاء في جيل ، طرق  
 الحكومات البرلمانية ... هذا  
 عمل وفهم المجلس النيابي . وفي  
 الحالات ، يقدم المجلس نقاشة  
 - كما يقال بل لسورية - لإجراءات  
 ، تفرغ خارج المجلس ، ودون  
 هذا ما حدث عشية تنفيذ الضمان  
 عنصيا على ( الانقلاب ) القبايون  
 ولولينجو ( في القرار الذي لا  
 فائدة .

[illegible]

المواضع والعمال ؟ أنا كنت هناك أوضاع  
لثباتية عمالة لا تتجلى على النقص - مثل  
غلبة الإنتاج الصناعي، وهناك أوضاع الإنتاج  
الفني، وهدأة الصناعة الثنائية - فسان  
هناك أيضا شروحا ينبغي أن نتوفر ، ويمكن أن  
نوفر ، نستطيع المساعدة في هذا الفشل .

١ - استعبر العلاقات التقليدية الداخلية  
جائنا حيا وأوليا من الفضل الماضي . ان  
كل نضال سياسي له معرض للضياع والمهدر  
إذا لم تكن جميعاير العمال معاير للنضال  
منه . ولا تتم التجبة إلى وحدة المصل  
نضها ، ابتداء من لجنة المصنع التي تخضع  
لرقابة القابة المباشرة لسلطاتهم . وهذا  
الامر يتطلب حرية الاتصال والاعلام والإجماع،  
والاستمر الوضع الحالي : بينما يتصرف  
الثقون بشريعة العمل القلبي ، يهتزع أصحاب  
العمل القلبي جرما يعاقب بقتلهم ، أو  
بالصرف . وإذا اعترف أصحاب العمل بالثقابة،  
وتفاوضوا معها ، وقوا في وجه نشاطها  
العمل نفسه . لكن أتعلم أصنع لا تكفي . فهي  
تبقى ضعيفة في وجه صاحب العمل إذا لم  
تستند إلى قوة عمل المهنة بأكملها ، وإلى  
مفاهيم الطبقة العمالية بأكملها . لذلك فمن  
الضروري أن تكون هناك مرتبة وسطى ، يجلس  
مفويين عمالي ، يؤمن تلاحها أوسع لعمال  
الطاقة الواحدة ، ويكون على صلة مباشرة  
بوحدات العمل ، أي ببلجان المصانع . أما  
يجلس القابة فيقول إلى محاسبين وأولام  
لصاحب العمل والسلطة إذا لم يخضع لها نسبة  
مجلس التكوين .

٢ - تقديم الخطاب العامة والاشتركة للطبقة العاملة . مواجهة مطالب كل مصنع على حدة ، وعزلته دون انضمامها الى مطالب العمال منفردون ، يكرس دور الوسيطية النقابية . كما يكرس إلغاء الفضائل العمالي او المظالي ، نظرية الفضائل المظالي الواسع هو رفض هذه التجزئة . وهذا ما أوضحته معركة الضمان . تقدم تراجع اصحاب العمل وقومهم أمام إمكان تحريك راجع الطبقة العاملة . والمطالب العامة والوحدة ليست تافهة . طبعا . نحن نفسر استمرار العمل بالقضاء على الاجور ونزولها الكمي ، الى تعيد مراتب العمل وتوحيدها وتحدث تدرجها ، الى نرفض مساهمة اصحاب العمل في رفع مستوى كفاءة العامل المهنية ، الى رفع تغطية الضمان تكافيل المسدوء والمالحة . عناصر برنامج مظلبي عام ، يطال جميع الطبقات العاملة اللبنانية . ان

تقديم المطالب العامة ، دون اقبال الطالب  
الجزئية ، وهو شرط انقضاء على تجزئة المطالب  
العامة والخدمة المطلوبة عليه .  
ان هذا النهج يتعارض مع الطريق  
الحالي للمل القناهي . وهو يتعارض  
معها في ارتكازها الى موقف سياسي ،  
في تناقضه مع سيطرة العلاقات  
السياسية التقليدية على تنظيمات  
الطبقة العاملة ، وعلى الحركة  
الطلبية بمجملها . اذا لم يتوفر هذا  
النهج ، واذا لم تتم فئات عمالية  
واسعة بنيتها ، استطاعت العلاقات  
السياسية المتخلفة ان تستمر في لجم  
الحركة الديمقراطية الوطنية ،  
استمرت هذه الحركة تدور في حلقة  
مفرغة .

من بين أهم نتائج معركة الضمان الصحي ، أن العمال احتبئوا فيها مدى القوة التي تتمتع بها الطبقة العاملة في ومضابها الواحدة ضد الصهاينة ودولتهم . فالوقفة الواحدة وراء مطلب واحد لجميع العمال والمستخدمين هو الضمان الصحي ، والمجاهبة المشتركة لأرباب العمل والدولة قديما للعمال صورة لا سابق لها من حيث الوضوح ، لا لصراع الطبقي ، مما أزعج الدولة التي خافت تحول الحركة إلى صراع سياسي مكشوف ، فأسرعت إلى تقديم التنازلات .

هذا الانتصار ، القسبي ، ادى ولا شك الى الشدائد غزية اقسام واسعة من الطبقة العاملة ، وارسى باقائى اسسها للغضب على نغنى المعنويات وروح الاستقلال المنتشرة على صفوفهم ، مما يفسر موجة الاضرابات المتلاحقة التى تبعت معركة الفصان ، والقرع الجديد الذى تبث مراكب جاسية ومسلحة بحموة القلاب . لكن هذا المدمر يلىث ، بعد اسابيع معدودة ان تلتشى وترجع ، دون ان ينفذ بمستوى الفشل الممالي الى الابد .

ما هو السبب ؟ انه في انعدام الاطر المصلحة لاستقبال التغيير وتحويله الى قوة جديده لصالح العمال .

فالمبال إذا كانوا يدركون اليوم أكثر من أي وقت ما يشكلونه من قوة لا تقهر ، إذا كانوا موحدين ونظريين ، في وجه الاستغلال الرأسمالي ، يدركون من ناحية ثانية أن العقبة الحالية عاجزة عن أن تكون وسيلة توحيدهم وأداة صدامهم مع الرأسمالي الذي يستغلهم. فالعقبة الحالية ، كما عرفوها واختبروها ، هي العقبة في يد الرأسمالي ، وليس في يد

الاحتلات، وكلاهما في العمل هم « وكلاهما »،  
ولذلك هم الذين يسيطرون عليها، وهي  
تخدم عدوهم، وأنها تخدم فاضحيوها  
بخطون بيوتها وبنيها في كل من الحياتن .  
أما القنابات، فالها عاجزة وجامعة  
لصاحب العمل، فأنها نفسها لم تستفد من  
الظروف التي خلقها معركة المكنة المكنى  
تعيه العمال وتولي تقمهم بأنفسهم وتجهيز  
بأقالي إلى صفوفها . هذا الواقع أدى  
في نهاية المطاف إلى توجيه ضربة قاسية للكد  
الرائق معركة الضمان الصحي، وأوضاع  
ترسا كبيرة لتوعية العمال والتظيمي . فكان  
التراجع الذي نسمده اليوم، وعودة العمال  
للتفاني داخل مصانعهم، وظروف الاستغلال  
الفاكسية التي يتعرضون لها .  
لكن التساؤل حول الإداة التسي  
يمكنها تحويل العمال إلى قوة منظمة  
في نطاق العمل أو المهنة، بقوننا،  
بالضرورة، إلى التساؤل أيضا،  
عن الإداة التي يمكنها تنظيم جميع  
العمال، وقيادة معاركهم، التي تتعدى  
مواجهة الرأسمالي وأحد إلى مواجهة  
طبقة الرأسماليين وولتهم .  
في هذا الجبل، يكمل العمال والمستفيدون  
الين، تنظيميا وحيدا جميع القنابات، هو  
« الاتحاد العمالي العام »، هذا الاتحاد  
هو الذي يتولى صياغة المطالب العمالية

[illegible]

لو افترض خيانة العمال ، بصورة مكشوفة  
لكان سيخسر كثيرا ويفقد كل بربر الوجود  
واستمرار السيطرة على مصالح العمال -  
تترزق لذلك استباق الموجهة وتلويفها قبل ان  
ينجلي الزمام من يده ، ولم يتجاوز هذه الحدود  
على الاطلاق ، وهذا ما بينته « اتقوسية »  
التي اتت للارباب العام . ففي هذه القضية  
لم ينصب الاتحاد الا في المطالب التي تمس  
عنق الحقائق التي كان خطتها هي الاسوى  
والاكثر تنظيما . فاصر على دفع ثيام المرض  
بعد سنتين ، دون اثاره الصرف الكفسي ،  
وتفان في اجازة الامة ، بينما قدّم على  
حفظ الحقوق المكسبة التي تفوق ما يقدّمه  
الضمان الصحي . وهو موقف نبيه يهيم  
الاتحاد بمصالح المستخدمين عموما ( المصارف ،  
الطيران ، البريول ، المصالح المستقلة .. )  
الذين يتدعون بربوات العمل ، وينالون فسي  
بعض الاماين مكاسب تفوق مكاسب الضمان .  
وهي الفئة التي ينتسب اليها غيرال خوري ،  
واطوان بشارة ، وجورج سقر ، وغيرهم  
من رؤوس الاتحاد ، الذين تولوا المفاوضة  
التي انتهت بالقسوة .

ويقدر ما كان الاتحاد منصليا في تبشيل  
ومصالح القطاعات الخدمية من المستفيدين  
والعمال . كان هذا مستعدا لقتال عن  
كل شيء في كل ما يتعلق بمصالح الطبقة  
العاملة الصناعية ، وهو أيضا ما حصل ،  
عندما إتي على تعويض الإضراب ، وصفت  
سيطرة رب العمل وطبعا الإضراب ، وصفت  
الصرف الكبي ، وعندما اتفق الاتحاد ، مع  
المضامين ، وضد حق الضمان على العقود  
الخاصة التي جاءت تقرب ما بقي من مكاسب  
بالنسبة للعمال الصناعيين . وهو أمر لم يكن  
مستغربا ، كما سبق القول مرارا ، بل  
يفسر وضع العمال الصناعيين أنفسهم ،  
الذين يعملون في ظل استغلال بشع واضطاد  
بوليسي ، لا يمكن أن وسائل الضغط أو  
نقابات ، ان وجدت ، فهي تحت سيطرة رب  
العمل ، مما يولاه بمصلحته .  
لم « يبتل » الاتحاد العام ، أن ،  
مصالح الطبقة العاملة ، ولا هو  
يستطيع ذلك في ظل تركيب الحركة  
القطبية ونوع القيادات التي تعف  
على رأسها . كان الاتحاد فقط ،  
واسطة وأطارا استطاعت جماهير  
العمال والمستخدمين في ظروف تحرك  
عام ان تنقل من خلالها مصالحها  
وضغوطها الثاقبة . وبهذا المعنى  
فقط يمكن القول أن الاتحاد العام قد

لعب دورا في التعبير عن مصالح  
عمالية .

هذا التفسير يؤدي إلى استنتاج مفصل  
عما تدعو إليه «الإخبار»، والحزب  
«الشيعي»، أي أن الهدف لا يدعو تأجيل  
الاتحاد العام و«الاتفاف» حوله وهو  
القيادات العميلة، كما يريد بل، العمل على  
فضح التفتيات الصغراء، وتنظيم الضغوط  
المالية في القاعد، حيث القوة الوحدية  
ما زالت رب العمل وكلاء، بوصفه  
المهمة الأساسية والعاسية في تقرير فعالية  
النضال المالي ومنقبلة، أما دعوة  
«الإخبار» «لقائيد»، و«التفتاف»  
عني تقدم، في ظل هذه الشروط، أفضل  
خدمة للأوساطيين انفسهم، الذي فشلوا رغم  
كل شيء في اقناع العمال بأن التفتيات ارفع  
بديها بملازم، هي نقابت للعمال، وشكروا  
بناقلتي في تأيين «الاتفاف» المالي حولها،  
كما انها تبني في نفس الوقت توطأ مع  
هذه القياتاد العاصيسية لصالح العمال  
و«ترويجا» ليعاضتها. ولا «يشع» اهذا  
الهدف بالطبع، ان يكون تسديدا شاسورة  
الشرعية والاعتزاز بمنطقة نفوذ الجبر ويطاثة  
و«عدم الاعتداء» عليها من رؤوس الاتحادات  
والاخرين.

ومن أجل دعم الاستنتاج السابق ، لا يملك  
العمال الآن كنفيل على ذلك ، معركة القمصان  
الصحى ، كيفية خوضها ، والتقصية التي أدت  
إليها . هم يستندون أيضا إلى مواقف الاتحاد  
في مناصبه لمحركة القمصان الصحى ، وقبولها  
والى مواقفهم من القضايا الصحافية التي طرحت  
خلال الشهرين الماضيين .

للتإعاده اذكري وصل الى حد « التهديد »  
بالاضراب العام ، في طرف نترك محاسبي  
واسع القطاى ، ثم يثبت بذلك وازاء قضايا

لا تظل أجيالاً من حركة الضمان الصحي نفسها، بل اتخذت مواقف مختلفة وانقضت بصورة تامة لاندفاع السابق. نجد التفتت الخاصة، التي وافق عليها مندوبو النقابات في مجلس الإدارة دون أي استثناء، ترك الضمانيون بقوة وصعدوا مطالبهم في وجه الدولة: طاروا بغائلمن منع الاشتراك ضمنـ الجانب (حوالي ١٥ مليونيرة سنوياً)، ويعدم دفع الاشتراك الثلاثة النسبي، سبقت تنفيذ الشواك، وبمقتبل أرباب العمل في مجلس إدارة الصندوق على أساس عدد العمال الذين يستخدمونهم (ما يكن موقعهم يميزهم على الصندوق) الخ... مما يكتسب الضمانين رغم أنه يهدد الضمان الصحي، مباشرة، ويضعف للضمان الاجتماعي بالذات التي لم يستتبع أي من الاتحاد. فلم يصدر أي موقعيتكل وزناً مقابل الصلوات الضمانين، ونجح هؤلاء في الحصول على قسم كبير من

مطالبهم : اغاثهم من دفع الإنشراك عن  
الاجانب عن فرع نهاية الختمية . اغاثهم من  
دفع الإنشراك من شهري الثمان والثاني وكانوا  
الأول ضمن فرع المضان الصحي . بعد  
الصنانيان تفرع الحويصين أيضا ، وكانوا  
قد رفضوا دفع الإنشراك للصندوق ،  
واستطاعوا ، في ظرف الصمت المطبق من  
الاتحاد ، ان يتفردوا بكتابة اساسية -  
تخفيش الإنشراك من ٦ ليرات الى ليرتين  
شهريا في فرع القنوصي العائلي . وتفضيصة  
ايضا في فرع المضان الصحي ، وتوسع نطاق  
تعريف المؤسسة الخيرية بحيث اصبح يغطى  
المؤسسات التي تستخدم « عمال »  
« تدريين » . وبالطبع ، فان كل تآكل يقضيه  
الصندوق لثقات اصحاب العمل ، هو نسأل  
على حساب الامم في نهاية الامر .

عدا هجوم الصناعيين والحرفيين ، بينما  
الاتحاد العام يفرج ، طرحت مسألة تخفيض  
الاداء وهي قضية حيوية بالنسبة للصغار  
الصحي . كيف حرك الاتحاد العام هذه  
المسألة ؟ قدم فكرة تطالب الحكومة باستيراد  
الاداء وتأمين تخفيضه . هذا الاستطوب  
هو نفسه الذي عالج به الاتحاد قضية طبيب  
المؤسسة وقضية الفلاحة (زيادة الـ 11٪) ،  
وموضوع الاجارات .

بين القنديل بالاضراب ، والصمت القاتم ،  
ورسلو الحركات قار كغير كل ما يفنى ،  
أصبح ان الواضع انارة لقل اهدى عمن  
الضمان الضمني بن حيث هيوتها ، والوسائل  
التي تتطلبها ، وهو غارق ، لا يسفر في نهاية  
الامر غير اختلاف انظر الوسائل بالذات ،  
والذي وعد بقر أي الوسائل يفتقرها  
الاتحاد العام ، الحركات ، الصمت ، أم  
المعرفة النفسية ، واساليب الضغط القسرية  
بانتزاع الخطاب

يعني ذلك ، ان مركز الفقل القملي والمختل  
في تضال الحاصل ليس في الرأس ، بل في  
القاعدة حيث ما زال هناك الكثير السذي  
ينبغي عمله . في التكاثر ، وحيث يمكن  
اجلها ، ينبغي العمل ، لكن بهدف انتزاعها  
من العملاء والانتهازين واستلها من قبيل  
انفسهم . وبالتالي تحويلها من اداة  
قمع في يد الرأسمالي الى سلاح في ايدي  
العمال .

الوسائل بالذات لا بد للعمال ان  
يعملوا ، وان ينشئوا لجانبهم القاعية  
وتنظيمهم داخل المجل والمهنة . وبذل  
الدعوة للاتفاف حول النقابات تصبى  
الدعوة هي : الاتفاف حول اللجان  
المعملة الديمقراطية بهدف الاستيلاء  
على النقابات وتحويلها الى معاصر  
عمالة .

الحرية صفحة ٥



# ادارة الافتطاع السياسى ومستلزمات تطور رأسمالية الخدمات

تشكل الموازنة اللبنانية ، ظاهرتين متلازميتين في تطورها منذ الخمسينيات وينبع هـذا التلازم من الدور الذي يحدده لهما نمط الاقتصاد السائد ، اقتصاد الخدمات الرأسمالي . فال موازنة في الأساس هي موازنة جهاز الدولة الاداري والمضي ، وما التوسع الذي طرأ لاحقا عليها بالنسبة لنفقات الخدمات الاجتماعية من تعليم وطبابة وشبكات طرق ومياه وكهرباء إلا استجابة لاحتياجات فرضها تطور رأسمالية الخدمات وضرورات توسيع سوقها من جهة ، ومجموع نصيبات الجباهير دفعاً عن حقوقها ومصالحتها ونزوعاً لمساواتها الاجتماعية بالفئات اللبنانية الأخرى من جهة ثانية .

في هذا السياق تبرز المرحلة التمهيدية لمرحلة مماثلة لما سبقها ومختلفة عنها في نفس الآن. فالشروع الشهائي يأتى ما سبقه من عهود باعتبار أن الفترة الواسعة التي حققتها في حجم الموازنة حازاها ورافقتها توسعا في حجم أجهزة الدولة وادارتها ، وهو يختلف عن غيره بالتزامه السلطة السياسية الفعلية من الاقطاع السياسي ووضعها بيسد المؤسسات التي سعى الى توسيعها وتحديثها وتضخيمها من ادارة واجهزة .. ولسوف نرى كيف ان العلاقات الاجتماعية السائدة تمكنت من ابتلاع هذا المشروع التميز دون أن تستطيع إلغاء نواتجه الحقيقية ..

## الادارة كاداة لحكم الاقطاع السياسي

تعتمد السلطة في ممارسة حكمها على جهاز الدولة بشقيه الاداري والعسكري ومنذ الاستقلال ، واصل هذا الجهاز توسعه حتى بلغ حدودا قصوى في تضخمه ، فقد ورد في تقرير رسمي رفع مؤخرًا الى الرئيس الجمهورية « يظهر التحليل الموضوعي لواقع المالية العامة للدولة اوضاعاً خطيرة تهدد استمرارها سلامة الخزينة العامة واقتصاد البلاد . فقد نتج عن تردى الأوضاع الوطنية وتضخم عدد العاملين في الادارة زحف مستمر في الموارد العامة .. فقد استنفدت اجهزتها الشخصية والمرتمة المكلفة الواردات العامة ، في الوقت الذي صرت عن تدارك الامور واصلاحها .. »

هذا الواقع لم يفاجيء العهد الحاضر ، فظالما سلطت عليه الانظار وسيط التقصد خلال العهد السابقة دون نتيجة ، بل انسه على وجه التحديد كان يزداد ويستغل رغم كل التغيرات من الإصلاح وضغط المصاريف غير الجدية ، فما تطلبت لك ؟ اذا كانت الادارة جهازاً تحت سلطة الاقطاع السياسي الحاكم ، فإن ضرورها او توسعها برهوتان بقراراته المباشرة ، والسؤال الفعلي الذي يثار هو التالي : هل تشكل سياسة

تقرير نشر على ثلاث حلقات في النهار .

التوظيف وتضخيم الادارة الحكومية حاجبة حيوية بالنسبة للاقطاع السياسي المتعاقب على الحكم ام لا ؟ ان طبيعة العلاقة القائمة بين الاقطاع السياسي وجهازه الانتخابي الطائفي والمحلي والمالي تقدم جواباً واضحاً ، فالعلاقة بين الطرفين علاقة منافع ومصالح فردية متبادلة ، الجمهور الانتخابي يؤمن الكرسي للزعيم ، والاخير يوفر فرصاً للارتقاء والنفقات المشروعة وغير المشروعة للمناصب التي لها فضل رفعة الى سدة الحكم .. نحنذ اللحظة التي يتولى فيها هذا الطرف أو ذاك مقاليد السلطة يبدأ تصيد الفوائد « للارتزام » بتشريع ابواب الوظائف والمصالح بغض النظر عن حاجة الادارة الفعلية .. بهذه الطريقة استخفيت الادارة وما زالت تستخدم كساداة لتجديد وتوثيق العلاقات بين الطرفين ، ولتوسيع وتركيز قاعدة القوة الحاكمة .

وينتج انتهاء كل عهد وحلول عهد جديد محله فرصة مناسبة لتصفية الحسابات السياسية ، فيبدأ التشهير بالسلف بغية استبدال طاقمه الاداري بطاقم اخر ممن المحاسيب والارتزام ، وما حملات الإصلاح الاداري المزعومة التي كانت تنفذ في مقبل كل عهد سوى حيلة في هذا المخطط .

فما ان انتهى حكم بشارة الخوري حتى نسجت الاساطير حول عهد السلطان سليم ( شقيق بشارة ) الذي حول الدولة الى مزروعة خاصة ، حتى انها دميت بجزرة السلطان سليم .

وفي نهاية حكم شمعون فاحت ايضا روائح الرشواي والمهزول والشرقات ، ويشكل تنقّل وانحياز سد الليطاني اهم واضخم مشروع حيوي نفذ في ذلك العهد بالإضافة الى المضاعف الاخرى ومنها اقتنصع والتوظيف ، احدى سمات الحكم الشمعوني الميزية .

— ومع نهاية عهدي شهاب وحلو انثرت فضائح المطر والكايل وراديو اوريسان واختلاسات الاحتكارات ككروبي وقاديسان وغيرها للاموال الاهلية ، كما طرحت مجددا مسألة هدر تسعة اعشار الموازنة على الجهاز الاداري المتضخم الذي يرمى هذه الفضائح ويشترك في تنفيذها .

— خلال مختلف هذه العهود ، كان جنباؤا وارتكان حزيه يطالبون باتّباع قانون المحاسبة على الاتراء غير المشروع او ما يسمى قانون « من أين لك هذا » . ولكنهم سرعان ما كانوا يطوون مطالبهم مضلين الاشتراك في حكمها ملوث على الاعتماد عنه ، خصوصاً ان جنباؤا مطالبه المعادة بالنسبة للتوظيف وتوفيق بعض انصاره ومحاسبيه الوظائف الكبيرة .

— عندما طرح التقرير الرئيسية مؤخرًا مشكلة ابتلاع الادارة لوارد الموازنة منقولة بتحويلها الى أزمة وطنية عامة باعتبار ان متوسط نمو واردات الخزينة كان خلال العشر سنوات السابقة ( ١٩٦٠ - ٧٠ ) ينسببة ٧١ بالمائة سنوياً ، بينما بلغ متوسط نمو النفقات الادارية نفس الفترة الزمنية نسبة ١١١ بالمائة سنوياً ، وبناء على هذه التقديرات فإن استمرار هذا الوضع حتى سنة

١ — استمرت سياسات تزيم المشاريع

والاقتضات لمجوعات المحاسيب رغم الفضائح التي تثيرها ( اتوسترادات ، اينية ) . ٢ — استمر هدر اموال الخزينة على اتفاقات مشبوهة مع مجموعات احتكارية اجنبية ( توسيع المطر ، الكابل ) . ٣ — استمرت سياسة التقيير والاقتضات في ادارات المصالح المستقلة ( الكهرباء ، المياه ، النقل ) . ٤ — استمر نهب الخزينة الوطنية من خلال سلفات ومساعدات مشبوهة لشركات احتكارية تستغل الجباهير ( كهرباء قانيش ، شركة الرجيبي ) . ٥ — استمرت سياسة التضييع والتوظيف للارتزام باستمرار اسلوب التعاقد وتعيين المياومين دون مبرارة كما عرف هذا العهد تضخماً في جهاز الدولة لم يشهد من قبل .

ان استمرار هذه الظواهر وغيرها يعكس تينك العلاقات السالدة من انحصار الاصلحات الشهابية التي لم تحاول نقض اسي اقتصاد الخدمات القائم بل عملت على ازاحة بعض العوائق التي اعترضت سبل نموه واتساعه .

## الادارة كمحصلة لتوازن القوى

١ — بالرغم من الاستقلال القسبي الذي تمتع به الادارة في المجتمع ، فهي في النهاية تخضع لتقسيم القوى بين الطبقات والفئات المتصارعة ، واذا كانت غالبية الدول المختلفة تقدم اتجاهاً في حسم الصراع لصالح الادارة العسكرية والحنية يقوم على توليد امتيازات ومصالح طبقية وبالتالي هيمنة رأسمالية جديدة انطلاقاً من السلطة بالتحديد ، فإن هذا الاتجاه قد أصابه التحوط في لبنان كما يبدى ذلك من خلال فضل الشهابية .

ب — ان فضل الشهابية لا يعني ان دوائمه الفعلية غير مستمرة الفعل حتى الآن ، فزاد اقتنص المستمر بين حكم يقوم على اقطاع سياسي مختلف ورأسمالية خدمات غالبة الرسمى المسالك الأكثر : « اعند الحكم في العهد الماضي ( شهاب وحلو ) على الادارة كحزب السلطة ولم يكف من المستغرب ان يبرز ما سمي بنادي ٢٢ تشرين الثاني الذي يعبر ابغ تعبير عن مطالب العناصر القيادية في الادارة . كان من الطبيعي اذا ان يبرز الحقبة على ما سمي « دولة الحيرين » بشكل أكثر حدة او لم ينعش هذه القلبية جهاز المكتب الثاني الذي اعتبره الجباهير المسؤول عن المساوى بما في ذلك مساوى الادارة والحكم » .

ج — ولكن المعاجات الملهة التي يطررها التطور الرأسمالي بدأت تطرح بحدّة أكثر الحاجة الى ادارة رأسمالية عقلانية ، بمواجهة ادارة بخلفة مجرّة تتحرك بعقلية ما قبل رأسمالية ..

د — هذه الازمة التي يتعاضد فيها أطراف الصراع ، بدأت تتراجع نسبياً فمسحة الجبال امام طرف اخر هو الجباهير الشعبية التي يتبدى يوماً بعد يوم قصور المصالحات التقليدية ، عن الاستمرار بربطها بقوى الاقطاع السياسي المتخلف كما يتأكد أكثر فأكتر من جهة ثانية عجز نظام الخدمات المشوه عن استيعاب القوى العاملة الجديدة التي تنمو في بطن المجتمع ، مما يطرح على هذه القوى مهمات بناء منظمتها الكفاحية المستقلة وادواتها النضالية .

١ — استمرت سياسات تزيم المشاريع

كان القسم الاول من هذه الدراسة قد استعرض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في عكار وأوضاع الفلاحين وبدايات انهيار النظام الاقطاعي المرتكز على الضمان . ويتناول هذا القسم نشوء حركة اللجان الفلاحية وملايسات الصراع ضد الدولة والاقطاع والمآزق الحالي لنضالات الفلاحين .

## ردود الفلاحين : انشاء اللجان الفلاحية

بدأ التحضير للمرد على البيع الحزائيد للاراضي وعلى ضآلة المردود في المواسم بطرح مطلب أن يتكفل الاقطاعي بنصف تكاليف انتاج الأرض والا أن يتكفي ببيع المحصول كذلك أن تصدر الدولة تشريعات لتفقيت الملكية الكبيرة . طرح الشعرا انطلاقاً من « عدالة » الموضوع ومن شرح مستفيضة للشرط البائسة ( البيوت ، مياه الشرب ، المدارس .. ) التي يعيش ضمنها الفلاحون دون أن يتراشق ذلك بتحليل سياسي — اقتصادي قطشور السهل والوضعية الحالية — اللهم الا « دراسة » في « الرأية » في شدة الصعوبة وفي طرح جزئي من المشكلة وللتكثير من التحديب .. ومن التهديب والوعيد ! فاشككة هي « ولادة الفكر الامة وتربط بها المشكلات الباقية من ثقافية وصحية ردي منسرى مبعشة .. »

أما كيف يحضر للمركة فقد : « قام تحالف شمعي بين البكوات الفقراء وبين صفار الكاين والفلاحين والفقراء والعمال الزراعيين والمياومين المرسين .. » !! ( الرأية الحلقة الخامسة )

على الصعيد التنظيمي شكلت لجان فلاحية في السهل ، تقود الحرك . كانت كل قرية تجتمع وتنتخب ٣ — ٤ عناصر من اعضائها ليكونوا لجنة القرية . العوامل التي كانت محدة لانتخاب العناصر هي — من التعرف المباشر على بعض اللجان ومن النتائج التي وصلت اليها اخرى — :

١ — ينتخب المنصر اما كونه المحرض السياسي الاساسي او الحزب العسكري . ٢ — وما لانه لو مكانه في القرية — اي انه محاصي كبير يعمل عنده قسم من فلاحي القرية كعمال زراعيين او بالحاصصة ايضاً ( كان من وشى بساها أعضاء اللجان — وهو عنصر لجنة في القلبية — ابن ملك عنده ١٠ هكتارات ) .

٣ — مهمة اللجنة هي تدريب الفلاحين ، الاتصال ببقية القرى ونقل الاخبار منها واليا ، الاتصال « بالقيادة » .

٤ — لم يكن للجنة برنامج تعريفي وتنقيف سياسي . في اعمس الحالات كانت تقرا للتقربة « الجريدة » — اي الرأية — وهذا امر طبيعي ويعود الى أن « قيادة » اللجان لم تكن تلك اصلاً مفهومها محدد عن الصراع الدائر ، عن عناصره وقواه وبالتالي من نتاجه .

لذا تركّز جهد اللجان على التدريب العسكري وترك امر القيادة السياسية « لجبهة الاحزاب والشخصيات الوطنية » التي تضم فيمن تضم « مصود طيو » أحد ملاكي القنية الكبار والتي شاعت « المصدة » ان يكون اخوه بالذات وسيط الاقطاعيين في الزام الفلاحين بالاتفاق الاخير وتنفيذ بنوده وان يكون داناً وسيساراً يسهل أعمال الفلاحين في السوق عند بيع الانتاج وان يكون اخيراً قاتل أحد الفدائين !!

جبهة الاحزاب هذه عقدت اتفاق حنة مع الدولة باسم الفلاحين على اثر حانصة منع الضمان الجديد من فلاحه أرضه المقتزعة من فلاح بالحصة في قرية الشيخ عياش . فاذا بالفلاحين يستغلون قسرة الهندة لثلاثة هذه الأرضي أولاً ولطرد فلاحين جدد من كثير غيرها !

وجبهة الاحزاب هذه لم تفعل في اثناء كل الازمة أكثر من زيارات منعقدة وملاحقة رئيس الوزراء تطلب منه التدخل في عكار فاذا بالدولة تتدخل عبر مصحفها لمحاربة انتزاع الاراضي من الفلاحين ولصاية زراعتها من جديد !!

وطرف اساسي من جبهة الاحزاب هذه قرر في الة الأخيرة ان يتم — ولو من باب اللياقة — بشؤون سهل عكار فاذا صفحة واسعة من « النداء » تعلمنا ان يسيوت فلاح عكار من الطين والقصب وانها تايو الفلاحين ومواسهم معا وأن لا مدارس في سهل عكار ولا كهرباء وأن الاقطاعيين اشترار وان حركة الفلاحين لا بد منتصرة !!

بالإضافة الى عدم تنفيذ الفلاحين سياسيا وترك امر القيادة « لجبهة » أقل ما يقال فيها انها « ضيعت » موقعها الطبقي بين الفلاحين والدولة بحيث لم يعد يعرف باسم من تطلق ، بالإضافة الى غياب التنظيم الفعلي للفلاحين التي برزت عند أول تراجع لأن انتقاء المسؤولين في لجان تشكل وحدات تعريفي وتعمل والاكتفاء بلجنة نقل القرية ، بالإضافة الى التقيير والمبالغ للقدرة الذاتية ( اذ كانت تقدر بكمية الاسلحة المتوفرة طالما ان المسألة هي في الحق بالقوة ، والاتزاع بالقوة .. ) بالإضافة الى الخيانات التي برزت عند أول تراجع لأن انتقاء المسؤولين وعناصر اللجان لم يكن يحكمه أي مقياس نضالي فعلي ، كان العنصر الذاتي الحاسم في انشال الحركة هو خطا الشعرا المطروح .

فلاقطاعيون كانوا قد ياثروا بيع الاراضي او تضمينها لرأسماليين غرباء في حين كانت السياسي الاساسي او الحزب العسكري . ٢ — وما لانه لو مكانه في القرية — اي انه محاصي كبير يعمل عنده قسم من فلاحي القرية كعمال زراعيين او بالحاصصة ايضاً ( كان من وشى بساها أعضاء اللجان — وهو عنصر لجنة في القلبية — ابن ملك عنده ١٠ هكتارات ) .

٣ — مهمة اللجنة هي تدريب الفلاحين ، الاتصال ببقية القرى ونقل الاخبار منها واليا ، الاتصال « بالقيادة » . ٤ — لم يكن للجنة برنامج تعريفي وتنقيف سياسي . في اعمس الحالات كانت تقرا للتقربة « الجريدة » — اي الرأية — وهذا امر طبيعي ويعود الى أن « قيادة » اللجان لم تكن تلك اصلاً مفهومها محدد عن الصراع الدائر ، عن عناصره وقواه وبالتالي من نتاجه .

١ — مهمة اللجنة هي تدريب الفلاحين ، الاتصال ببقية القرى ونقل الاخبار منها واليا ، الاتصال « بالقيادة » . ٢ — لم يكن للجنة برنامج تعريفي وتنقيف سياسي . في اعمس الحالات كانت تقرا للتقربة « الجريدة » — اي الرأية — وهذا امر طبيعي ويعود الى أن « قيادة » اللجان لم تكن تلك اصلاً مفهومها محدد عن الصراع الدائر ، عن عناصره وقواه وبالتالي من نتاجه .

## نضال فلاح عكار - ٢ -

# لاروس الحركية الفلاحية

المجان تطالبهم بدفع نصف التكاليف . من جهة أخرى ، وهذا هو الالم ، فاطلب لم يأخذ بعين الاعتبار تفاوت الفئات الاجتماعية الموجودة في القرى العكارية : الضمانون ( الصغار والكبار ) والعمال الزراعيون . بالتالي أدى الاكتفاء بمطلب يمس الفلاحين المتخلفة ، التمييز في الاجور ، موسمية العمل الخ .. كذلك لم تميز الحركة بين فئات الفلاحين الضمانين الذين كان قسم منهم من الفلاحين الكبار القادرين على استئجار الارض وفق الشروط الجديدة للمكوات . وهي مسائل كان ممكناً تحقيقها انطلاقاً من المستوى المرتفع لنضالية الفلاحين .

بالإضافة هناك تأثير العامل السياسي الذين كان ذو حدين على ما بنا . كذلك أدى الى اتفاق لينائي على تسير دوريات أمن مشتركة على الحدود قمع التسلل — أي تعبير اخر قمع القاريين من فلاح عكار من اللجوء الى الاراضي السورية .

وليس هذه التدابير سوى مظاهر لسحب القابيد الفعلي الذي كانت تضطى به الحركة الفلاحية من سوريا . فاذا بالحركة الفلاحية في عكار تشهد سلسلة تراجعات كان أولها :

١ — فرار العديد من فلاح عكار وبغول البعض الآخر الى السجن . ٢ — اهالة الفلاحين الى المحاكم بتهمة

المصيان بالارض والحكم عليهم باخلاء وتنفيذ هذا الاخلاء تحت اشراف المصفحات وتغريمهم بلطف على الركني لاسترضاء البيك . طالع ذلك بدأت تظهر في بعض القرى . ففي قرية حردونية مثلاً كان اختار بحث الفلاحين على عدم انتفاع البيك وعلى عدم اعطاء معلومات عن الاتفاق مسمى ذلك يسترضي الاقطاعي ويجعله يبعد المد .

٣ — انسحاب العديد من الفارين للدولة عن طريق الاقطاعيين كما حدث في الشيخ عياش مثلاً لقاء تعهد بعدم العودة الى كذا أعمال من قبل الفلاحين ، وبالصبر على اخراجهم سريعاً من السجن من قبل الاقطاعي . حتى « تعود الامور الى ما كانت عليه » اي حتى يصبح هؤلاء الفلاحين ازالماً للاقطاعي .

٤ — الدمارى المزعومة على الفلاحين لأخلاء البيوت . ( التي يدفع الفلاحون حوالى الـ ٥٠ ليرة سنوياً كاجار لها ) وذلك باعتبارها الحركة الفلاحية .



قائمة ليس على ارض مشاع بل على الاراضي المعدة اصلاً لرعي ماشية الاقطاعي اي ارض تابعة للاراضي الزراعية للاقطاعي . يبدو ان الاقطاعيين غير جادين في تنفيذ هذه الاحكام وذلك لاحتاجتهم للفلاحين كيد عاملة رخيصة ومتوفرة ولا تتطلب تكاليف نقل ، ولكنهم سيستمولون هذه الاحكام للجم الفلاحين ومنهم من أي تحرك معارض يتهديمهم الدائم بالطرء . — اخيراً التسوية التي عقدت والتي تشكل تعجيلاً مؤقتاً — محددة نهايته سلباً — للمشكلة .

التسوية تضمن كل القرى وقد عقدت في سرايا حليا بأشراف القتيب الاسير الذي لعب دور « الوساطة » بين الفلاح المعني بقطعة الارض وبين اقطاعيين الارض عبر ممثلهم مالك العملي ( ومالك هذا هو من كبار الملاكين في السهل والوحيد الذي لا تشكو حالته المالية من تدهور كبير وهو على ذلك شقيق الكاتب سليمان العملي ) .

والعقيد الاسير لم ينس توصية الفلاحين حين عقد الاتفاق أن ينتهوا من هذه المصادة السبية : « الصكي للجراند » !! لا ننشر ما يحدث في السهل في الجرائد هو سبب كل الاشكال !!

الاتفاقيات التي عقدت تنص على : — ان يضمن الفلاح قطعة الارض لومس واحد ينتهي في تشرين الاول القادم على أن يتعهد من الآن لا علاقة له بهذه الارض فور انتهاء الموسم وأنه يعيدها الى صاحبها الذي يقرر عنها اذا ما كان يريد إعادة اعطائها للفلاح ام لا .

لماذا وافق الاقطاعيون على هذه التسوية : — لانها حققت لهم كل ما كانوا يريدون : ١ — فهم قد انهوا بذلك نظام المحاصصة اي انهوا الشراكة القديمة في الارض والتي كانت تعطي للفلاح حقوقاً على هذه الارض وهياؤها بالتالي . عبر تحريرها من فلاحها — لان تباع او تضمن في أي لحظة يمرض ذلك عليهم فيها .

٢ — لكنهم لم يخسروا الموسم — والمواسم اللاحقة ربما — بانتظار عرض اسخي . بل استمروا ارضهم بتضمينها للفلاح بحدل تعجيلها .

٣ — امسكوا بفتح ربط الفلاحين بهم — فالحصان الذي ينتهي بعد اشهر قليلة والقال لعدم التجديد ، ببرر كاف لتحلة الفلاحين ولطعمهم على الركني لاسترضاء البيك . طالع ذلك بدأت تظهر في بعض القرى . ففي قرية حردونية مثلاً كان اختار بحث الفلاحين على عدم انتفاع البيك وعلى عدم اعطاء معلومات عن الاتفاق مسمى ذلك يسترضي الاقطاعي ويجعله يبعد المد .

٤ — انتقى الاقطاعيين من شاولوا من بين الفلاحين واعطوهم ارضاً بينما حرصوا اخرون من ذلك بسبب بوزهم في القصرح الاخير . وبذلك يكونوا قد « لقوا درساً » للفلاحين — هذا الانتقاء مظهر واضح لتراجع الحركة الفلاحية .

من المستفيد فعلياً من هذا الاتفاق الاقطاعيون ضمناً وباعوا قبل الاتفاق الكثير من اراضيهم . القسم الباقي الذي ضمن فلاحين من القرى لم يشمل جويسع الفلاحين المحاصصين السابقين ، بل فلتهم الموقطة والعليا . بينما تحول القسم الاخر الى مجال زراعيين . بخت ذلك ، التسلل في قرية تل حبيزة : لأن عدد المالكات الضامنة لا يتجاوز الست مائلات بينما بقيت ٢٥ مائلة لم يعد امامها سوى المصل المأجور . كذلك في قرية تل بيبي ، حيث لم يبق سوى تسع مائلات محاصصة ، و ١٦ مائلة ضامنة — بخلاف العام الماضي حيث كان عدد المالكات المحاصصة في القرية ٢٥ والضايفة ١٠ . اما الباقون فيجمعهم عمل وعددهم ٧٥ مائلة !! الحرية صفحة ٧



## مواقف السُوريين في تحرك الطلاب السوريين خيانة الحركة الطلابية لحفاظ على «علنية الحزب»

تمهيم للجان العمال بالانسحاب من  
اللجنة التنفيذية للرابطة التي تسيطر عليها  
الإدارة ، بحجة المحافظة على الوحدة الطلابية  
( وحدة « الشيوعيين » وعملاد الإدارة ) .

### الموقف من الاضراب في صناعات الكوكة

اما في صناعات الكوكة ، وبعد ان اوقف  
الهيئتين وعملاد الإدارة الاحتلال ، قام  
« الشيوعيين » الذين يسيطرون على الرابطة  
بعمليّة قمع لحال الطلاب بتحصنهم بالطلاب  
التي وعد وزير التربية بتحقيقها . متأسين  
الطلاب الرئيسية وهي الفاء المصافي التي  
تقف في وجه الطلاب من أبناء الطبقات الكادحة  
التي يدعي « الشيوعيون » تفصيل مصالحها  
( امتحانات الدخول المرحلة ، الانسحاب  
وارتفاعها عاما بعد عام ، الفاء الإدارة للذرة  
القائمة من الامتحانات الرسمية للشهادات  
الثنية ، الخ ... ) وطلبوا من الطلاب العودة  
الى الصفوف « ظها مبرر لاستمرار الاضراب  
بعد ان وعد الوزير بتحقيق ما يمكن تحقيقه  
من الطلاب » ، وازاد اصرار الطلاب على  
استمرار الاضراب ، علق « الشيوعيون »  
الجمعية العمومية واجلواها الى بعد الظهر .  
فمقتت الجمعية العمومية ، ولكن هؤلاء  
ورابطتهم نهروا من حضورها لانهم يعمرون  
سلفا ان الطلاب لا يريرون تعليق الاضراب ،  
وقد تكلم عدد من الطلاب في الجمعية ففضحوا  
المواقف المتخاذلة للرابطة ، وطرخوا ضرورة  
استقلالها ، وانتخاب رابطة جديدة تمثل  
الطلاب ومصالحهم ، الا ان الإدارة بأساليبها  
القمعية ، واعتمادا على النصف الديمقراطي  
للرابطة و « الشيوعيين » استطاعت اجهاد  
الاضراب ..

### الاسباب الحقيقية لهذه المواقف

ان الاسباب الحقيقية لمواقف  
« الشيوعيين » هذه ، من تراجعات  
وتنازلات وحيانة لمصالح الطلاب ،  
تظهر بوضوح اذا ما ربطناها بمجمل  
مواقفهم في الممارك الطلابية في هذا  
الوقت . مهم ينعنون نحن مسا  
يسمونهم « عننية حزب الطبقة  
العاملة » ، هذه « العلنية » التي  
قدمها لهم ولغيرهم ( القوميون  
السوريين مثلا ) — ولصالحه  
الانتخابية — وزير الداخلية السابق  
على طبق من فضة يدفعون ثمنها  
اليوم تراجعات وتنازلات وتخل عن  
مصالح العمال والطلاب ، ولا يجدون  
لهم مكانا في الحركة الوطنية  
الديمقراطية . الا في مؤخرتها ،  
واحيانا في وجه تقديمها . ونحن عندما  
نشير الى العلنية ، نقصد بالطبع  
الخط الذي ادى اليها . فالانتهازية  
الهيئية تطرح برنامجا يناسب العمل  
العلمي ، اي يناسب طاقة احتمال  
السلطة .

## تخويز عمال ومستخدي صناعة الدواء على استيراده سوف يفشل

لا تخافوا وطالبوا بهذا التاميم . فهل يمكننا  
( والكلام للقبالة ) نحن الذين لا نعرف من  
الدواء سوى اسمه ان نطالب بتاميمه ؟

والسؤال هو : هل يعني ارتفاع اسعار  
الحاجيات الاخرى الغير طبية التسليم بالإبقاء  
على الجشع القفسي في تجارة الادوية  
والقلاب باسمارها ؟

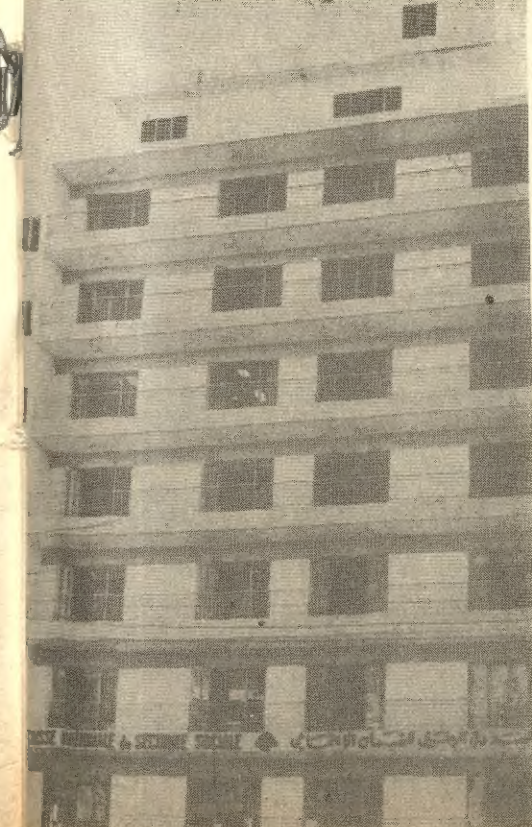
الحقيقة ان غلاء اسعار الرغيف والابسة  
والمواد الغذائية الاخرى هي ولا شك جزء  
من القضايا المعيشية في لبنان ، والدواء  
يساهم في هذه الازمة بقسط كبير ، وكشف  
الازمات الاخرى التي يعاني منها الشعب  
اللبناني لا يجب مطلقا حجم هذه المعضلة  
الزمنة .

ان هذا الموقف يكتشف عن المصالح  
التي تخدمها القبالة بتغليب المصلحة  
الضيقة على حساب المصلحة العامة  
من عمال وفلاحين .

ان الذين يسيطرون على القبالة هم من  
فئة كبار الموظفين . وهم مرتبطون بأوضاع  
وكالات الادوية في لبنان .

( وهذا ما سبق الإشارة اليه مير شهادة  
موظف في إحدى وكالات الادوية نشرت لها  
« الحرية » منذ فترة )

ما يدل على استحالة موقف سليم من  
القبالة يمثل مصلحة الطبقة العاملة .



وأغراقا في موقفها الهيئتي تزيد القبالة :  
« لا يمكننا اطلاقا القبول بجدا شراء الادوية  
مباشرة وتوزيعها مباشرة نظرا للضرر المعيم  
الذي سيلحق بالجميع » .

حقا ان عملية التاميم سوف تقضي على  
السماسرة مصاصي الدماء ، دماء الكادحين ،  
وتوصلد الابواب المشرعة في وجه عمليّات  
التهب التي يمارسها ابناء النظام الشر  
وبهراسته . وهي سوف تلتق الضرر بعدد  
من المستغلين .

وفي جوابها على سؤال تثيره القبالة في  
مكان اخر من البيان : « لنفترض جدلا ان  
تاميم للدواء اصبح نافذ المفعول ، ماذا  
ستكون النتيجة ؟ » تجيب بدعوة علنية صريحة  
للإبقاء على النظام الذي يبيع المجال أمام  
الذهب .

وتعظيم دور لبنان الفتح على العالم من  
جميع الجهات « تكون قد أضربنا بالجسم  
الطبي اللبناني الفتق على العالم والمجل لكل  
الانجاعات ، والذي منه تستورد البلدان  
القريبة والمعدة احتياجاتها ، كما تكون قد  
أصبنا بالضرر المؤسسات الاخرى ( التجارية )  
المصرية ) التي ستتهدد الموقف وتخش  
المجارة بالانسحاب !! »

ان المقارنة التي تحشدنا القبالة في  
بينها بين اسعار الادوية واسعار غيرها من  
المورد الغذائية من جهة ، وبين اسعار  
الادوية قديما واسعارها اليوم بحجة انها  
اليوم يسعر أقل منه في السابق من جهة  
اخرى ، مقارنة مردودة اصلا لانه غالب من  
ذهن الذي يعمرون من اين ( تكل الكشف )  
القرابين التي تتحكم بالعرض والطلب في سوق  
المزاجة الحرة .

ثانيا ان التذليل على رخص الادوية  
المرهنة عنها في السابق بصورة ميكانيكية  
دون الاخذ بواقع الظروف الزمنية ، وما نتج  
عنها من قوانين هي صفاقة لاهد لها .

واخيرا وليس اخرا : « يتخفى الجبل  
فيولد ما يلي : « الضرر المباشر الذي  
سيلحق موظفي الادوية في لبنان » .

اذا كان الخطر على عمل عدد  
من العمال والمستخدمين حقيقيا

( وهذا لا ينكر ) ، فان الجواب  
العمالي الصحيح مختلف تماما عن  
جواب القبالة المتخاذلة . الجواب  
العمالي هو المطالبة بالتاميم ،

وارفاقها بالمطالبة بتامين عمل للعمال  
والمستخدمين في صناعة الدواء التي  
لا بد للدولة من ان تنشئها . وهذا

امر اساسي : فالدفاع عن مصالح  
مجمل العمال لا يتم على حساب فئة  
منهم . وهذا ممكن تماما . فالدولة

سوف تضطر ، عندما تعهد الدواء ،  
لان تفتح مستودعات ومختبرات  
ومصانع تركيب . والاولوية في  
الاستخدام هي ولا شك لموظفي وعمال

الدواء .

## معالم المدارس الخاصة

## استقلال النقابة عن أصحاب المدارس وسُيلة تحقيق مطالب المعلمين

حتى اصدار قانون ايلول ١٩٦٤ الذي اعطى  
المعلم حق التثبيت والتدرج رغم انتقاله  
من مؤسسة الى اخرى ، والحق بالاستفادة  
من التوضيحات بالشروط التي تطبق على  
موظفي الدولة . وكانت اهم المطالب التي  
حصل عليها المعلمون هي انشاء اللجان  
التحكيمية التي تحد من تصرف الكيفي .

ولقد جاءت ثمرة هذه المطالب بتحرك من  
المعلمين في تلك العام وتبديهم بالاضراب مما  
جعل العهد الشهابي يلجأ الى استيفاء الاضراب  
بالواقعة على هذه المطالب .

ان الفالدة الاساسية من اللجان التحكيمية  
هي انتخاب ممثلين شرعيين للمعلمين في  
هذه اللجان ليقتوا بجانب المعلم في خلافه  
مع صاحب المدرسة . وان عملية الانتخاب هذه  
ترفع من وهي المعلم وتشده الى الاهتمام .  
بمصلحه . وعمليا لم يحصل ذلك فاصحاب  
المدارس استطاعوا ان يحرخوا القائسون  
لمصلحتهم ، ولم يحصل حتى الآن أي انتخاب  
ديموقراطي لهذه اللجان التي لا تزال بجانب  
اصحاب المدارس ومجلس القبالة غائبين عن  
هذه المسئلة .

وامام هذا الوضع تخوف اصحاب  
المؤسسات الكبرى من سيطرة فئة من المعلمين  
مخترة من نفوذهم ان تصل الى مجلس  
القبالة وتلمب دروا في تبني مطالب المعلمين ،  
وخصوصا ضمن هذه المطالب الاساسية :

— الضمان الصحي الذي لم يستفد منه  
المعلم حتى الآن .

— جهاز صرف رواتب معلمي المدارس  
الجانبية الذي لا يزال حبرا على ورق .

— اللجان التحكيمية التي يسيطر عليها  
اصحاب المدارس ، لعدم وجود انتخابات  
ديموقراطية نزيهة .

وقد تدخل اصحاب هذه المؤسسات في  
انتخابات عام ١٩٧١ بصورة مباشرة ،  
ففسدوا عددا كبيرا من المعلمين الذين لم  
يكن لهم أي تجربة او وهي تقاي واجبروهم  
على انتخاب الثلاثة التي يأمنون اليها .  
وهذا ما أكد نوز لائحة السبعماني المتينة  
لاصحاب المدارس بنجاحها ، وهذا ما يؤكد  
بقاء تحرك مجلس القبالة تحت اجندة اصحاب  
المدارس .

ان التحرك الذي حصل في هذا الاضراب ،  
والاضراب الذي تلاه في عام ١٩٧٠ ، جعل  
عددا من المعلمين يعون حقوقهم ، وهذا ما  
اثر في اسلوب اجراء الانتخابات اذا لم يكن  
اصحاب المدارس في الاغواء السابقة  
يتدخلون مباشرة في انتخابات مجلس القبالة  
تاركين هذا الدور لبعض اعضاء مجلس  
القبالة الذين يمثلون مصالحهم ويستطيعون  
ببورههم الوصول الى المجلس لعدم وجود

اذا نظرنا الى تاريخ نقابة  
المعلمين في المدارس الخاصة  
منذ نشوئها ، لرأينا ان اصحاب  
المؤسسات المدرسية يسيطرون  
على مجلس القبالة الى حد  
ان بعض اعضاء هذا المجلس  
كانوا ، ولا يزالون ، يصرخون  
ان مصير المعلمين في المدارس  
الخاصة مرتبط بمصير المدارس  
نفسها .

كانت مجالس القبالة المتعاقبة تؤكد بشروية  
التعاون مع اصحاب المدارس وجوبيـع  
تحركاتها ، وهذه الفكرة لا تخرج من نطاق  
موافقة اصحاب المدارس .

ولم يكن مجلس القبالة يعمل على توعية  
المعلم ونفعه للائحة مطالبه ، انما كان  
دائما يلجأ أي تحرك يصدر من المعلمين  
ليجيره لحساب مصالح اصحاب المدارس .

وقد رجع الى تجربة اضراب عام ١٩٥٦ حيث  
ان المعلمين تحركوا تلقائيا من مجمل الاوضاع  
القرنية التي كانوا يعيشونها :

— الاجور المتدنية ، وعدم استفادتهم من  
التدرج ، فقد كان المعلم يزاول التقطيع  
مدة طويلة بنفس الراتب .

— كان على المعلم ان يدفع ٥ و ٧ بالقة  
من راتبه لصندوق التوضيحات دون ان يستفيد  
عمليا من التوضيحات لان القانون ينص على  
عدم استفادة المعلم من التوضيحات الا في  
حين مارس المعلم عمله مدة ٢٥ سنة بدون  
انقطاع في مدرسة واحدة ، وهذه الحالة  
نادرة جدا .

— كان الصرف الكفسي منتشرا دون أي  
حاجز . وقد خشي اصحاب المدارس هذه  
النقطة من المعلمين .

وحتى لا يحق المعلمون اي فوائد تشكل  
خطرا على مصالحهم تبنيوا الاضراب واشروا  
على صياغة قانون يعطي مبدئيا بعض  
المطالب كحق المعلم في التثبيت والتدرج  
وتفويض نسبة مساهمة المعلمين في صندوق  
التوضيحات .

ولكن عند التطبيق وجد المعلم نفسه دون  
أي غائدة عملية حيث ان المادة ١٧ من هذا  
القانون تخول صاحب المدرسة صرف المعلم  
كل سنتين ثم التعاقد معه مجددا كمتسرن  
لهذا اصبح المعلم طيلة حياته التقطيعية  
مضطرا .. وظل الصرف الكفسي حقا مشروما  
لا يطل الى يد صاحب المدرسة .

وقد بقي وضع المعلمين على هذه الحال

وعى واهتمام نقابي بين المعلمين ولعدم وجود  
لائحة ثابتة قوية . وان اضرابات عامي  
٦٨ — ٦٩ و ٦٩ — ٧٠ قد سبحت لعدد من  
المعلمين ضمن الاجتماعات المتعاقبة للجمعية  
الصومبية لمس مشاكلهم ونفهمهم للدور  
الانتهازي الذي كان يلعبه مجلس القبالة ،  
وفسحت المجال ايضا لبعض عناصر من  
المعلمين الذين دافعوا وتبنوا قضايا المعلمين  
بالظهور واكتساب القاييد من المعلمين المضربين  
ما يجعلهم قادرين على مناصرة اعضاء  
مجلس القبالة السابق .

وفي انتخابات ١٩٧٠ ظهرت ثلاث قوى  
تمثل المعلمين :

— معلمي مدارس القاصد الذين لم يكن  
لهم وجود بالمشاركة الجماهيرية بالاضرابات .  
وهم يشكلون مجموعة مقلقة تدبر شؤونهم  
لجنة ثوب من المعلمين وقد مكثت هذه اللجنة  
دائما مصالح المؤسسة أكثر من مصالح  
المعلمين .

معلمي المدارس الكبيرة ( وهي بأغلبها  
المدارس الثانوية ) ومعلم هؤلاء المعلمين  
يعيشون تحت سيطرة اصحاب المدارس .

— وهناك مجموعة من المعلمين خرجت من  
تحت سقف سيطرة اصحاب المدارس وهي  
تتأثر بتحرر نسبي عن القنطين السابقين  
وقد تحالفت القوتين الاولى والثانية للاحقة  
واحدة في انتخابات ١٩٧٠ في وجه لائحة  
تمثل القوى الخالفة . وقد لعب الدور الطائفي  
في مسرى الانتخابات مما جعل اثنين من  
معلمي مدارس القاصد يشطبون من اللائحة  
الاولى ويفوز مكانهم عضوين من اللائحة  
القائبة . وقد اعتبر المعلمون القاصدين نتائج  
الانتخابات خيانة من قبل زملائهم في اللائحة ،  
وانسحبوا من القبالة .

وامام هذا الوضع تخوف اصحاب  
المؤسسات الكبرى من سيطرة فئة من المعلمين  
مخترة من نفوذهم ان تصل الى مجلس  
القبالة وتلمب دروا في تبني مطالب المعلمين ،  
وخصوصا ضمن هذه المطالب الاساسية :

— الضمان الصحي الذي لم يستفد منه  
المعلم حتى الآن .

— جهاز صرف رواتب معلمي المدارس  
الجانبية الذي لا يزال حبرا على ورق .

— اللجان التحكيمية التي يسيطر عليها  
اصحاب المدارس ، لعدم وجود انتخابات  
ديموقراطية نزيهة .

وقد تدخل اصحاب هذه المؤسسات في  
انتخابات عام ١٩٧١ بصورة مباشرة ،  
ففسدوا عددا كبيرا من المعلمين الذين لم  
يكن لهم أي تجربة او وهي تقاي واجبروهم  
على انتخاب الثلاثة التي يأمنون اليها .  
وهذا ما أكد نوز لائحة السبعماني المتينة  
لاصحاب المدارس بنجاحها ، وهذا ما يؤكد  
بقاء تحرك مجلس القبالة تحت اجندة اصحاب  
المدارس .

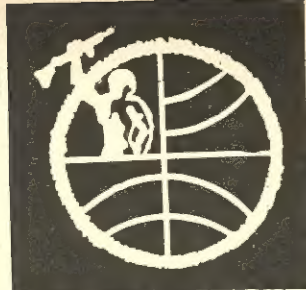
ان وعى المعلم هو الكفيل برفع  
مطالبه بواسطة نقابة شريفة تدعم  
نضاله وتقف ضد طمع واستغلال  
اصحاب المدارس .



فِي سَبِيلِ الشَّيْخِ يُوْنُسَ

الحرية صفحة ١١





العالم

## إيران بعد إعدام ١٣ ماضداً شيوعياً : بدايات حرب العصابات الريفية

أعلنت الحكومة الإيرانية مؤخراً عن إعدام ١٣ ماضداً شيوعياً ربما بالرصاص وأحالة ٥٠ ماضداً آخرين للمحاكمة العسكرية بعد أن تم اعتقالهم في طهران وغابات إقليم غيلان ومازندران الشماليين. أما التهم الموجهة لهؤلاء الماضدين فهي التخطيط «لحرب عصابات في المدن والريف» وتنظيم المظاهرات وأثارة الاضطرابات في المدن والجماعات.

كذلك تفيد الأنباء الواردة من إيران عن وقوع معركة في الغابات الشمالية قتل فيها اثنين من رجال العصابات، وخمسة من رجال الشرطة و٢ من عملاء الحكومة. ذلك كله بالإضافة إلى قيام اليساريين الإيرانيين بمحاولة إعدام الجنرال فارسو رئيس المحكمة العسكرية والمسؤول عن المحاكمات الإجرامية.

ونأتي هذه السلسلة من الأحداث في أعقاب تحولات ذات مغزى بالنسبة للجنوع الإيراني أو بالقضية لأوضاع اليسار الإيراني عامة وحزب «توده» بصورة خاصة. فعلى الصعيد السياسي لا تفصل الحركات التي قامت بها فئات من البرجوازية الصغيرة وبخاصة الطلاب الجامعيين عن المعارضة الشاملة للجهامير الإيرانية ضد الحكم الطائفي القديم. كذلك تشكل هذه التناقضات جزءاً من أزمات القسطنطينية للحزب الشيوعي الإيراني سواء ضد الرجعية الحاكمة والسيطرة الاستعمارية، أو ضد الانقلاب المضطربة في سبيل حقوقها الوطنية. وقد استطاعت الجماهير الإيرانية في ١٩٥١ - ١٩٥٢ أن تؤم القبول الإيراني وتطرد المالح البريطانية خارجاً. إلا أن بقاء القيادة في يد البرجوازية الوطنية التي مثلها رئيس الوزراء

وقد انصرفت هذه التطورات داخل صفوف اليسار الإيراني بعد مرحلة المرحوم التي تمت سقوط مصدق. ففي عام ١٩٦٢ - ١٩٦٤ عرف



تمع مظاهرة في طهران

نمو انتاجي فحسب، بل أيضاً عندما يعرقل الاستثمار الكابل للامكانات المتوفرة. وحتى من الزاوية هذه، انتهى القظام الرأسمالي، في أكثر مواقعها تقدماً، إلى أزمة أساسية. وتضخم الوظائف غير المنتجة للدخل (من التسليح إلى إنتاج سلع استهلاك غير مادية)، والمجزر عن استحداث نمو القطاعات المتأخرة في المجتمع الوطني والعالمي، وطابع التدهور الحزى «لوقت الحر» والمفاوت بين مقدرة كل فئة من العمال ووظيفتها: تشهد هذه الأمور كلها على لا عقلانية النظام الهزلي.

٦٢ - ومهما كان من أمر، فإن النظام في سعيه إلى توفير دينامية نمو، توسع مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية: التسليح، العنوان المالي، التضخم المزمن، انحلال الحياة الاجتماعية والاستهلاك الفردي، بنية مهينة و«استراتيجية»، تجريد الإيديولوجية العنصرية، تعدد الانتخابات. لكن فصل هذه العوامل هو فعل المخدرات: فهي تسبب للنظام بأن يسير في الحياة، لكنها تتركس التوتر إلى حد الانفجار غالباً. بذلك تتجدد نزعة إلى الكثرة، لا تنتج عن انهيار اقتصادي، بل عن أزمة سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

٦٤ - ويبدو التقارب بين النمو الفعلي والنمو الممكن أكثر بدهاء على الصعيد التوعوي. لا شك أن المجتمعات الحديثة، حيث يمكن مستوى الدخل والمعرفة من تلبية الحاجات الأساسية بجزء من العمل الموفر، هي مجتمعات يشكل فيها العمل المحرك، والجزء، والحسب، أمة معظم الناس. أن المجتمعات التي يمكن فيها، قسم وآخر من الدخل أن يلبي حاجات بغير منها اختياراً، هي مجتمعات يجب فيها الاستهلاك، على المكس من ذلك، على متطلبات يحددها الإنتاج، ويفرغها من كل دلالة إنسانية.

والمجتمعات التي ينبغي أن يوفر، فيها نمو وسائل الإعلام والاتصال وتوحيد الجسم الاجتماعي ونشر السلطة وتعميمها، هي مجتمعات ترفع بالمرحلة القريبة إلى حدودها المتحملة، كما تتعالى حدودها تتحرك السلطة، والحواجز القومية والعنصرية. ويمكن اطالة هذه اللحظة من التناقضات إلى ما لا نهاية. وما يجب وأتمه أن هي الفاروق لم يصرف مطلقاً نظاماً مثل الرأسمالية القديمة، ينفذ إلى وجهة عقلانية، ويشكل نمطاً آخر، ويتبدل مروجاً للامكانات التي أنتجها التاريخ. ما يجب هذه الواقعة هو استهلاك من تناول النمو الاجتماعي ودلائله البعيدة المدى، تناولاً شاملاً.

٦٥ - لكن حتى يمكن تجاوز نظام ماض تاريخياً، ينبغي أن نتج «لاعقلانية» جذلية اجتماعية فعلية، صراماً طبقياً يقدر على قلبه. وهنا نطو الجدة الأساسية، هي الرأسمالية المتقدمة. قد «العالم المتكامل» يتكشف عن شقوق، أي أن النظام نفسه يغذي نزعات وحاجات لا يستطيع تلبيةها، كان ذلك بنموه الحالي أو بنموه الممكن. وهي نزعات وحاجات «مادية» وأن لم تكن تقليدية.

### فهم العلاقات الرأسمالية

٦٦ - يحتاج النظام، مثلاً، في نموه، إلى مستوى متزايد الارتناح من التعميد والمخاطر التي لا ينجح في استيعابها. ولا يحول بين معظم العمال وبين ادراك تناقض العمل المستلب، أن هذه المعارف تصل، انطلاقاً، الطابع المشوه للقول الذي تعد له. يحتاج النظام، في نموه، إلى اتساع المعارف العلمية: ولما كان البحث موجهاً وجاهة أهداف النظام، يؤول النظام إلى إمكانات متعددة (مفارقة لاهدائه) لا يلبث أن يغطي عنها. ويحتاج النظام، في نموه إلى دينامية اجتماعية متزايدة، لذا فهو يغير مؤسسات ومعدات متوارثة، ويوقظ تطلعات جديدة إلى

البقية في العدد القادم

تنظيم الفلاح لحزب توده انتخفاً حول مسألتين:

١ - ضرورة الكفاح المسلح.

٢ - إعادة تنظيم الحزب بقيادة مناضلي الداخل. إذ كانت القيادة موجودة في الخارج منذ ١٩٥٢.

ويعتبر الجناح اليساري المنشق

أنه ينبغي تكليس بقايا إيديولوجية حزب «توده» البرلمانية والإصلاحية والانتهازية، وبناء الحزب الماركسي اللينيني من خلال توحيد كل الفصائل اليسارية الثورية، وأخيراً، التحالف مع كل الاطراف التي تناضل داخل إيران من أجل الإطاحة بحكم الشاه الممبيل والتحرر من الاستعمار وتوفير الحل الجذري للمسألة الزراعية.

## حكم بندرانكية : تحاذل أمام الاحتكارات الاستعمارية وقمع للحركة الشعبية

في السادس من هذا الشهر، أعلنت رئيسه وزراء سيلان السيدة بندرانكية أن مقاتلين يساريين من جبهة التحرير الشعبية قاموا بعدد من العمليات العسكرية ضد مخافر الشرطة والدوريات والمباني الحكومية، وتمكنوا من قطع الاتصالات الهاتفية والكهرباء ومن شل حركة القطارات في أجزاء من سيلان. وأتهمت بندرانكية مقاتلي الجبهة بمحاولة الاستيلاء على العاصمة، كولومبو.

منذ حوالي سنة وسيلان تحكمها حكومة الجبهة اليسارية المتحدة التي جاءت إلى الحكم بعد أن نالت الأحزاب الاشتراكية المكونة لها تكترية المقاعد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة على أساس برنامج طرحت فيه نفسها كحزب لحزب الاتحاد الوطني الذي حكم سيلان منذ عام ١٩٦٥ والذي يبرع عن مصالح البرجوازية الكومبرادورية (أصحاب الوكالات والتجار القبار المرتبطون مباشرة بالمصالح الاستعمارية).

فما الذي يبرر قيام عمليات مسلحة بهدف إسقاط مثل هذا الحكم؟

هذا ما تجيب عليه جبهة التحرير الشعبية في رسالة وجهتها إلى الحركات الثورية والقوى الماهضة للامبريالية في العالم تنصج فيها تناقضات هذه الحكومة.

بعد حوالي السنة على حكمها، لم تستطع حكومة السيدة بندرانكية من أن تحقق ولو بضعة بنود من برنامجها «الاشتراكي». فالحالة الاقتصادية في تدهور مستمر، والبطالة تتنامى. النمو الوحيد أصاب قوى القمع، إذ تقرر زيادة ثروات الشرطة بنسبة ٥٥ بالمائة. وكان الفلاحون قد أسفوا على أراضي الملاكين الكبار على أثر انتصار الحكومة الحالية. ولكن سرعان ما قام البوليس بطردهم منها وحرق أكواخهم. لم جاءت قضية الأرض. وكانت الجماهير المقترة وفئات واسعة من الطبقات الوسطى وفئات واسعة من الطبقات الوسطى تطالب بإعادة تقنين الأرض. وأخيراً أصدرت الحكومة قانوناً بذلك لكن الأسرار جاءت ثلاثة أو أربعة أضعاف الأسرار

هذا ما تجيب عليه جبهة التحرير الشعبية في رسالة وجهتها إلى الحركات الثورية والقوى الماهضة للامبريالية في العالم تنصج فيها تناقضات هذه الحكومة.

بعد حوالي السنة على حكمها، لم تستطع حكومة السيدة بندرانكية من أن تحقق ولو بضعة بنود من برنامجها «الاشتراكي». فالحالة الاقتصادية في تدهور مستمر، والبطالة تتنامى. النمو الوحيد أصاب قوى القمع، إذ تقرر زيادة ثروات الشرطة بنسبة ٥٥ بالمائة. وكان الفلاحون قد أسفوا على أراضي الملاكين الكبار على أثر انتصار الحكومة الحالية. ولكن سرعان ما قام البوليس بطردهم منها وحرق أكواخهم. لم جاءت قضية الأرض. وكانت الجماهير المقترة وفئات واسعة من الطبقات الوسطى وفئات واسعة من الطبقات الوسطى تطالب بإعادة تقنين الأرض. وأخيراً أصدرت الحكومة قانوناً بذلك لكن الأسرار جاءت ثلاثة أو أربعة أضعاف الأسرار



على أن عزل حزب الاتحاد الوطني الرجعي، المرتبط بالاستعمار، هو المهمة المحيطة في ذلك الوقت.

وتقوم مرتكزات المحبة بين العمال الفلاحين والمعلمين والبروفيتاريا الزراعية، وبين فقراء المهود البوهيون الذين لا تلبه لهم الأحزاب السياسية الأخرى لانه لا يكون حقيقياً في التصويت في الانتخابات. وقد كان كنفقاً حقيقياً رأس المال في الريف إثر انفالغ على هذه الفئات، إذ تلف بأعداد كبيرة منها إلى الجوع والفقر والبطالة. أضف إلى ذلك أن اتساع التطعيم في الريف (الامية تكاد تكون معدومة في الريف من سن ١٧ - ٢٥) قد ساعد على نمو وعي هذه الفئات واطلاها على تجارب الاقارب الأخرى. أما البروليتاريا الصناعية الحديثة - التي تشكل النسبة الكبرى من الهرويتاريا - فلها منسوبة تحت لسوء الصلاحيين الذين ما قتلوا يتخلفون عن نضالها ويحالف قاذمهم مع اطراف الحكم. هذا الحال يفرضون ممارتهم خارج إطار هذه الأحزاب.

من هنا أن تحاذل حكومة بندرانكية أمام الاحتكارات الاستعمارية ومسؤولياتها المباشرة عن قمع الحركات الجماهيرية - وقد اتخذ هذا القمع شكل القمع العسكري الوحشي في الأيام الأخيرة - أخذ يعتمد بالدم الانفصال بين هذه الحكومة والجماهير الكائنة.

جميع الأعداد التي صدرت عام ١٩٧٠

التي صدرت عام ١٩٧٠ مجموعة بمجلد واحد

يطلب من الإدارة الشمن ٢

٢٥ ليرة لبنانية

يرسل بالبريد بعد إضافة ثمن الطابع



ردّ الجبهة الشعبيّة الديمقراطيّة  
حول زيارة وفدها للعراق

تنشر « الحرية » فيما يلي  
الرد الذي تلقته من الجبهة  
الشعبية الديمقراطية لتحرير  
فلسطين حول ما كتبت في العدد  
الماضي تعليقا على زيارة وفد  
الجبهة للعراق . ويثير هذا  
الرد عددا من القضايا تدرى  
« الحرية » ان اصح اطار  
لمعالجتها هو نقاش تجربة  
الجبهة كلها . وهذا ما  
ستقوم به خلال معالجة قريبة  
لتجربة حركة المقاومة منذ  
حرب حزيران ١٩٦٧ .

أدى ناطق بلسان لجنة اعلام  
للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير  
لبنان بالتصريح التالي حول تعليق  
مجلة « الحرية » ( عدد ٥٦١ بتاريخ  
٤ - ١٩٧١ ) على زيارة  
فد الجبهة للعراق :

أن زيارة أي وفد يمثل إحدى فصائل المقاومة في قطر عربي (يتخذ مواقف نظرية) التليته ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية ، وضد أية تسوية سياسية في القضية في حساب كل شعبا في كامل ترابه الوطني حقها في متابعة كضاحه المسرح الجماهيري في طريق التقدير وتقرير مصير بنفسه وعلى نفسه ) لا يعني بالضرورة انتقال هذا الفصل في السياسة متعاقبة مع سياسته الأساسية التي طرحها على الجماهير وممارستها الفضل اليوم وبمااتها التاريخية .

أول الجبهة قد أكتفت منذ البداية أن التزمه  
بموضوعية لحركة المقاومة تكن في الإنساني في  
علاقاتها مع الأوضاع العربية من خلال  
نظمته العربية السائدة ببلا عن العلاقة مع  
الجماهير عبر فصائل حركة التحرير  
عربية، وتحديد علاقاتها مع أي نظام عربي  
شوء موقف هذا النظام من قضايا النضال  
الاقليمي والصهيوني والرجعية، أي (ب)  
والذي ومن هم وراء إسرائيل (ج) الحكم  
الاقليمي والمضوي بين دولة إسرائيل وبين  
بالبطالة الحالية بشكل عام والامريكية  
بكل خاص. وعلى ضوء  
تف هذا النظام من قضايا مسددة المقاومة  
انفاج عنها والموقف من الرجعية الحاكمة في  
الن التي نشن حملات التطويق والإبادة على  
المقاومة ورسوم الحركة الوطنية  
تقديمه على امتداد الساحة الفلسطينية —  
فنية. ومن قضايا الدفاع عن حقوق شعبنا  
التي نرايه الوطني ورفض أية تسوية  
أساسية على حساب حق شعبنا في كرامته  
متابعة كفاحه العادل (السلح والجماهيري)  
طريق التحرير وحرب الشعب الوطني  
عربية.

ضمن هذا الإطار ناقشت القضية من أجل تحقيق ثلاثيات القاموس في الإرواح العربية (الرجليها « رجليها » بدلا من ان تبقية على « راسها ») وذلك باعتماد قاعدة اعتماد على الذات وعلى الجاهيل (النسج حركة العربية من حركة الجاهيل من حركة الوطني العربية أولا وبالانساني . لا نجد حافظات القضية في هذه السنوات الماضية في « الفصح القومي » اذ ان الصراع ضد البائس والصهيونية مرتبط تاريخيا وعضويا مع الصراع ضد الانبرالية والرجعية في القطة العربية » ) وتحرير فلسطين مروهون بمسئلة ثورية في القطة العربية تعتمد نظرية السلب وحرر الشعب الثورية ضاع الصراع الانجاب في خدمة جهة اقتال

لخوض صراع مسلح وجهاهيري طويل الاعداد  
ينظم به قتال الجهاديين المسلحة بقتال الجيش  
القطانية ضد ائتلاف الجبرائلي - الصهيوني  
« الرصي » . وباستمرار الوجهة العربية علنا  
وعلى الشراع « ازمة علاقة حركة المقاومة مع  
الاقوى العربية التي بقي طابعها الغالب ،  
بناء العلاقات من خلال الانظمة العربية ،  
والتصالح الماطني - مع الجهاديين الفلسطينيين  
والرينة لكل الجهاديين العربية (١) . وهذه  
العلاقة اوقعت معظم فصائل المقاومة في تدهور  
تصير النظر ، جعل المقاومة عاجزة - وحتى  
الآن - عن تقديم الجوري لبرامج  
خزيران الهزيمة ، وليس جديدا على كل من  
تابع اطروحات الجبهة الديمقراطية مما  
تشهده المقاومة والحققة من تطورات في المرحلة  
المرحلة ، وضعت امام ازمة الجهاديين (٢)  
السلط بارزة امام امة الجهاديين (٣)

الآن ان هذا كله لا يدفع الجبهة الديمقراطية الى اتخاذ موقف دوغماني من الانظمة العربية التي تعلن عن مواقف العداء من الانظمة الصهيونية والمرجعية العربية ، وبالقائلي الطغرة الى هذه الانظمة بظنار اسود وايضاً فقط ، فبين الايضي والاسود لون رمادي على تعبير فينين . ان العلاقة مع الجامير العربية من خلال حركة التحرر العربية بشكل عام وقرتها الثورية بشكل خاص تبقى باسمرار هي الاساس في الممارسة العريضةالوجية.

وفي العلاقة مع الانظمة العربية التي تعلن عن عدائها للديمقراطية والصهيونية والمرجعية العربية ، علينا ان نأخذ بحسبان الموقف من نقاط اللقاء والنضال معا حولها ، وتحديد نقاط الاختلاف بدقة وتحديد التواصل والنخوم بين حركة المقاومة وبينها وطرحها على الجماهير ويوضح وجوبه وبدون أية مفاوضات او تنازلات ايدولوجية وسياسية . فمست ذات الوقت الذي يمكننا جميعاً ان تكون سياسة الاستسلام الوطني والقومي ( وهذا يفرض تحوله جميع الحركات العربية التي تتفق حول بعض القضايا المشتركة ) ، علينا ايضاً ان تكون ذات سياسة الاستسلام الطبقي لجرامج البورجوازية الصغيرة التي تقف القاصرة عن مجابهة نتائج حرب حزيران ، والاصرة بسياسة جذرية ثورية لجابهة مجسة حزيران التي تقود الى سلسلة تنازلات - بالضرورة - لصالح اسرائيل والايديولوجيا بالنقطة ملى بحساب كل شعب فلسطين بكامل تراهه الوطني وعلى حساب حركة التحرر العربية ( انتسراع الاعتراف باسرائيل احسدى نتائجها البازرة ( مثلا )

ان هذه المسألة (مسألة العلاقات  
العربية) هي واحدة من المسائل الكبيرة  
التي تختلف فيها الميمنة الديمقراطية عن  
نقطة الاشتراكيين اللبنانيين - لبنان الاشتراكي  
المسؤولة عن مجلة الحرية والناطقة بلسانها  
بعد هذه المقدمة القصيرة جداً  
والضرورية في هذا المجال ، ننقل الى  
بداية الملاحظات التالية على تعليق  
« الحرية » :

**الملاحظة الاولى :**

**ان الجبهة اعتمدت وتعتمد سياســــــــــــة**

١ - حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية،  
صدر دار الطليعة — بيروت ١٩٦٩ ، من  
قلم الجبهة الديمقراطية

حركة المقاومة في واقعا الزاكن ، اصدار  
دار الطليعة — بيروت ١٩٦٩ ، من كتابات  
الجبهة الديمقراطية

— حملة ايول والمقاومة الفلسطينية  
دروس ونتائج » — دار الطليعة — بيروت  
سباط ١٩٧١ ، من كتابات الجبهة الديمقراطية

٢ - نفس المصدر المسماة .

ثابتة في علاقتها العربية . فالعلاقة مع حركة الجماهير العربية عبر تصاليف حركة اقتصر العربية عامة ورفضها الثورية خاصة هي الأساس . بالإضافة إلى الانتماء القومي الواحد للثة العربية فإن مصر فلسطين وشعبها تقر وتقر تاريخها ففصل القاتل والثائر التباين بل ما يجري على أرض فلسطين وعلى أرض الحققة الخفية بها ( تاريخ فلسطين القديم والوسطى الحديث ) ، فالصراع الحديث مع الحركة الصهيونية مرتبط جدليا ويوميا بالصراع مع الإمبريالية والهجينة العربية ، ( ولوى عنق ) إسرائيل مرتبط بالأساس ( بلوى عنق ) الإمبريالية في الحققة العربية . وعلى حد تعبير عبد القاصر ان صراعا مع إسرائيل هو في حقيقته اليومية « مع إسرائيل ومن وراء إسرائيل » .

اتخذت موقفاً نقيضاً ، علناً في المشاريع وإمام  
الجهاديين (٢) . ولكن الجبهة بذات الوقت  
« قبل أيول وبعد أيول » كما نأخذ موقفاً  
دعوتياً مقلداً . فقد حثت ونبئت موصف  
الجمهورية العربية المتحدة في مباحثات ناصر —  
حسين (٣ — ٢٢ — ١٩٧٠) حيث طرح  
الملك حسين على راس جدول أعمال المباحثات  
« تصفية العمل الفدائي » فقد رفض الرئيس  
عبد القاصر جولة وتفصيلاً لهذه المسألة ،  
وأصر على بقاء العمل الفدائي وعدم التفرص  
له (٤) . وقيل هذا في اجتماع أمانة سر  
اللجنة المركزية لحركة المقاومة في عمان مع  
الوفد السوداني الذي ضم السادة الوزراء  
المؤيد إبراهيم ، طارق أبو عيسى ، والصغير  
عبد العزيز نصر (٥ — ١٩٧٠) كان موصف  
مذنب الجبهة بفرضه « عدم تحويل المعارضين  
الذين نشب مع المقاومة بعد مواقفهم  
القاهرة على مشروع روجرز إلى تلقائى وعدها  
توظفه الرجعية في عمان كقضاء لشئ حصلت  
التطويق والإيداع على المعارضين » . وهذا بذات  
الحقت لا يعني إخفاء المعارضين بسر طرده  
موضوعياً على الجهاديين ، فالتهاوة تفرغ  
قرار مجلس الأمن ومشروع روجرز لتسبب  
وعوامل باتت معروفة فلا داعي لتكرارها فسي  
هذا المجال .

والكثر من تصريح صدر عن الجبهة بشأن  
ويحيي الموقف السوري للدفاع عن حركة  
المقاومة بوجه هجمات الرجعية قبل اليلول ،  
وفي اليلول أكدت الجبهة على أهمية المساندة  
السورية للمقاومة « فقد حققت حملة المساندة  
السورية ربط كل مناطق الشمال والوسط  
معاً من خلال دعمها للثوار في كل منطقة من هذه المناطق »

والتحريض على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية  
محددة في المادة ١٧ من النظام الأساسي لمعدية  
الجنائية الدولية، وبتسليم المشتبهين بارتكاب  
الجرائم المذكورة أعلاه إلى المحكمة المختصة  
بمحاكمة الجرائم التي تقع تحت اختصاصها.

(٥) وبما أن المدعى عليه قد تم اعتقاله في العراق  
والعراق يملك المعلومات الكافية للتحقيق في  
تفاصيل ما حدث في العراق، فإن المحكمة تطلب  
من العراق تقديم المساعدة اللازمة للمحققين  
في إجراء التحقيقات المطلوبة.

(٦) وبما أن المدعى عليه قد تم اعتقاله في العراق  
والعراق يملك المعلومات الكافية للتحقيق في  
تفاصيل ما حدث في العراق، فإن المحكمة تطلب  
من العراق تقديم المساعدة اللازمة للمحققين  
في إجراء التحقيقات المطلوبة.

١ - مقدمة المؤلف  
على ضوء الملاحظة الأولى أن مواقف  
الجهة المطروحة على الجائزتين تجاه  
الأوضاع العربية تفضل باستمرار من أجل

---

٢ - المصادر السبقة ببيانات الجهة ،  
جريدة الشراة .. الخ  
٣ - جريدة الشراة - لسان اللجنة  
المركزية للجنة - تاريخ ١ - ٦ - ١٩٧١  
٤ - مجلة أبولول والحكومة الفلسطينية -  
من كتابات ج . ش . د - إصدار دار المطبوع  
ببيروت ص ٢١  
٥ - نفس المصدر السابق ص ١٠

تصبح علاقات المقاومة مع هذه الأوضاع  
منعقدة الاضطراب العربية لتفقد المقاومة  
بعضها الموضوعية وتبقى مستقلة عن الاحتياجات  
العربية وحتى لا تقع « تحت مظلة الاضطراب  
العربية على حد تعبير مجلة الحرية » وبعبارة  
أخرى « إن محاور عربية » . إن الواقع  
القيروني المطروح على الشارع وعلى  
الجامعيات والهيئات اليومية للجهة أو لا ي  
تصل إلى المقاومة هي التي تحدد موضوع  
المقاومة دعوما أو إن يصل إلى منضاهها فإسرة  
حركة الثورة ، لا نصريها بذاته أو زيارته  
ذاتها . والأخطار زيارات وفود من « فتح »  
واللجوات ليست محورية ضرورة وضعها  
« الحرة » في صدر التحقيق ...  
إن « الحرية » تعاملت مع الزيارة على  
طريقة « لا تقربوا الصلاة .. » ونسبت  
« وانتهم سكرى » .

**الملاحظة الثالثة :**

تقول « الحرية » ان زيارة وفد الجبهة - هذا ما يوحي به البيان المشترك بين الطرفين - والذي يعلن ان المحادثات قد سادها ( جو من الصراحة والموضوعية والوضوح ) وبضرورة التوصل الى اجل ترجية هذه المزموعات التي احرس الايديس بالقرى الصهيونية ( الرضا على امتداد الرضا العربية )

الاولون ان نذكر بجبهة معروفة في عالم الفضال الوطني والقوي ( ان الممارسات المحددة لاي فرد او حزب او نظام هي التي تحدد هوية الوطنية والذين او عكسها )

بما الجاهير ، وليس المقامات الشائنة او الفياتين التي تحدد هوية البشر والحركات

« احسن الحكم »

وثانياً أن تطبيق « الحرية » أخذ مرة أخرى الطريقة « لا تقروا الصلاة ثم نقطه » ليخرج الجبهة الانتدابية للتطبيق ، وبمبشر الجبابرة انتقاء عبارات معينة معزولة عن سياقها ، التي سبقتها حين تؤكد أن الأصل في « الجبهة » الطوعية لحدود الانتدابية الصهيونية والرجعية العربية ... الخ »  
يتطـبـطـ بـشـروط موضوعية حددها الجبابرة بوضوح في مقدماتها :  
أ - بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية -  
ترندنية ... الخ - ب - تحويل المشغلات النظرية إلى قضايا عملية وترجمات ملموسة إلى طريق محاربة أعداء الثورة ورغبي أية سوية سياسية على حساب حق شعب فلسطين في كامل ترابه الوطني ، عندئذ يصبح الطريق مفتوحاً خلال إنشاء جبهة وطنية بعبء عريضة لحدود الانتدابية والصهيونية الرجعية العربية .  
اللاحظة الرابعة :

ان الفصائل الثورية والتضحية في المقاومة  
وعرض محاولات تصنيفها كإقتل لأشخاص  
في المقاومة وعلى مرتكبين وعلى أفرعها من  
معضون ثوري، محاولات جارية طيلة الفترة  
الاضيقية حيث أيلول ١٩٧٠، فآثرت من عاصمة  
بيبية حيث على بشار المقاومة ومحاولة  
في ودهة قواها تحت شعارات بمعددة  
انداء شريف وفداء غير شريف، فصائل معتدلة  
فصائل متطرفة (...) الى آخر هذه  
التيهات التي تتدرج بها أكثر من عاصمة  
القومية لتصنيف المقاومة وعلى الأثر لترويضها  
بصبح أداة طبيعة لهذه السياسة العربية  
تلك

ولمك  
أيلول شهدت النقطة ردة اعولوجية  
نية رجعية على المقاومة بشكل عام وعلى  
ساريا بشكل خاص، وقد كان المجلس الوطني  
لمستطيرفي الثامن ( شباط - آذار ١٩٧١ )  
ألا بارزا على الردة داخل المجلس وخارجه

المطقة .  
ان المسألة ليست مرتبطة بزيارة وفد  
بهيئة للعران فقد سبقه عدة وفود من اكثر  
فصيل ، بل المسألة في الاصل وبالنسبة

معارضة ترويض المقاومة عموماً بدءاً باستلام صوت لوري فيها ليصبح بالإمكان تسليمها بالتسوية السياسية أو وقفه عاجلاً (هـ) .

بعد هذه الملاحظات الأولية، نقول إن الخديجة ية في الأردن ، وعلينا جميعاً أن نهتمد مع القوى التي نتلقى من موقف موحد وهادئ وجهات الترجية في عمان والخاصة عن رومة وحقوقي شعبنا في ظل تحالفات مريضة مل فيها بيننا ضمن قاعدة النقد والتقدس تي في كافة القضايا المختلف عليها .

١٩٧١ - ٤ - ٧

الادب  
للشعب

من دپوان  
» پيش  
اھل پاري «

شعر: أحمد فتواری نجم  
تألیف و فتاویٰ: الشیخ امام

بقرة حاما

ناح النواع والنواحة  
على بقرة ماها النظامة

والبقرة جلوب  
جاما  
تحت قنطار

ہاما  
لکن مسلوب

ماها  
من أهل الدار  
ماها

والدرا- بصحاب  
ماجا

وحدانتر باب  
هاعا  
غیر السرا دیں

وماها  
ومحور الديب

هاجا	هاجا
وولاد الشوم	وبليان الدار
هاجا	هاجا
راحيه في النوم	واقطين زهرها
هاجا	هاجا
البقرة انقررت	وفي يوم معلوم
هاجا	هاجا
في القصر انصرفت	عملوها الروم
هاجا	هاجا
وقعت في البئر	زقوا التراب من
هاجا	هاجا
بالوا النواطير	لهربوا الحراس
هاجا	هاجا
طب وقعت ليه	دخلوا الخوجات
هاجا	هاجا
وقعت من الخوف	شغلوا اللبنات
هاجا	هاجا
والخوف يجي ليه	والبقرة تنادي
هاجا	هاجا
منه عدم الشوف	وتقول يا ولادي

جاحا  
 وقعت المجمع ومن الراجة  
 البقرة السمة النظامة  
 ناهت مواويل النواجة  
 على جاحا  
 وعلى بقرة جاحا  
 \* \* \* \* \*  
 صبر أيوب

موال  
 عليل وصف علمه قال الحكيم  
 لهو  
 رأى الغرور في البشر  
 خيلاً النفوس  
 لهو  
 طبيب وجاهي يصفه  
 صايله الغرور  
 لهو  
 لجرأ صدر حرفته  
 وانساقه ولا القوة  
 سكار العليل يقتل  
 قام قال له

ايه لقوه  
 يا مسأسأ الصبر  
 فوزه السطح منه بره  
 الجبرع يا نعم  
 جايب دم من جهوه  
 \* \* \* \*  
 فين آخر الصبر يا شيخ أثوب  
 ولأمتي الحرييات فقلوب  
 الجوضباب  
 الوقت غروب  
 الدبيب ع الباب  
 الباب موروب  
 \* \* \* \*  
 الحرب الحرب الحرب  
 ولاغير الحرب هبيل  
 والصرب الصرب الصرب  
 على ناصية كل ذليل  
 النار والمار لعدو الدار  
 والموت للخاين  
 والغدار

\* \* \* \*

كان جدي كبير السن وكان  
يقول لي كلام  
نرى القرآن

\* \* \* \*

الحق عجوز  
وقديم  
وغير  
لكن ما يوحس وله طمدب  
والقار قنطاروه كفت الحمر  
والصبر في وقت البلى غذاب  
والغرم صديق  
في الوقت الحمر  
والغربة الغرم تلافى صحاب  
والارض براح  
وان داسر الذل تفسوه بالناس  
والخفرة تموت  
وليعيد فيها اليوم اجناس  
ولا تبقى حياة  
ولا يبقى نظام  
ولا غطوة تسيير بالناس قدام  
ولا تعرف بكره حياجي بايه  
ولا تفهم معنى  
لاي كلام

\* \* \* \*

ونلف نلف  
ويرضه نقول  
الحرب سمبال  
داير على طول  
والسكة امل  
والنيه عمل  
والجهد حياة  
والراحة شلل  
لازود الناس الشفالة  
ملعونة الرامة في خمل النار  
النهر عروسة يا رماله  
لكمه مهوره بالاصرا  
القار يا ولاد فرعون  
القار  
القار بقى ميت مليون قنطار  
وخلاص الشعب الحمر اجنار  
الحرب الحرب الحرب  
وليحيا كفل الشعب



## الحلقة الثالثة من موضوعات مجموعة «ثانيقستو» حول الخط العائلي: نضوج المرحلة الشيوعية

بيروت - ١٩ - ٤ - ١٩٧١ - العدد ٥٦٣ - السنة الثانية عشرة - الشهر ٤ - ١٩٧١ - ٤ - ١٩٧١ - ٥٦٣ - BEYROUTH - ٥٦٣ - ١٩٧١ - ٤ - ١٩٧١ - ٥٦٣ - AL-HOURRIAH - No. 563



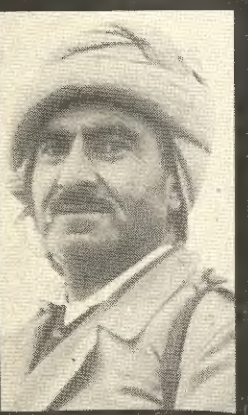
■ السلطات الكويتية تستجيب لطلب قابوس فتقتل أنصار الجبهة الشعبية لتحرير الخليج



■ العلاقات المصرية - الإيرانية: سياسة «الضغط» على أميركا بين فلسطين والخليج العربي



■ مقابلة مع أحد الشيوعيين المقاتلين في كردستان العراق



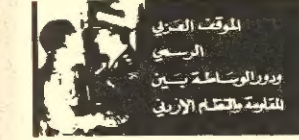
■ حكومة العهد الفرنسي: كراكويزات المجلس النيابي عارية

■ الاتحاد الوطني والمستخدمين في ظل الاحتكاك العام

■ أين أصبح نقد القادة الإصلاحيين والأرستقراطية العمالية

■ عكار

العمال والفلاحون يواجهون التشريد البكوات يستغلون إندارات الطرد للإغواء مكاسب انتفاضة الفلاحين



## الموقف العربي الرسمي ودور الوساطة بين المقاومة والنظام الأردني

المسكري لصالح المقاومة إبان أحداث أيلول .. ولكن الوضع السوري انتظم أخيرا ، في الوجود العربي الرسمي ، وأنشئ «الشوذ السوري» إلى أنفتاح شامل ومصالحة مع الرجعية بباركة القاهرة وغير دخول سوريا كدولة رابعة في «الاتحاد الثلاثي» .. وكانت إحدى مظاهر المصالحة هذه الانفتاح السوري على الحكم الأردني الذي سارع وأرسل ولي عهده لتهنئة الأسد برئاسة الجمهورية .

وهكذا أصبح الوضع السوري الذي كان يشكل ظهر المقاومة وسندتها الفعلي ، والذي يشكل الامكانية الرئيسية للضغط على الأردن ، أصبح الوضع السوري غير فعال . وكان من «الطبيعي» بعد ذلك أن ينتهي الموقف السوري إلى أن يلعب دور الوساطة بدلا من أن يلعب دور الضابط المتدخل .. وعندما بدأت المقاومة ترد على الهجوم الأخير للسلطة الأردنية بسلسلة هجمات صغيرة على الحدود السورية - الأردنية لضرب مواقع عسكرية أردنية ومخافر في القرى ، طلب الحكم السوري من المقاومة إيقاف هجماتها .. وبمعدا ذهب اللواء طلاس قائد الأركان السوري إلى الأردن ، وقابل الملك حسين وأقرب والحقلي ، وانتهت الزيارة إلى «نتيجة إيجابية» بتشكيل لجنة سداسية من سوريا والأردن والمقاومة لتنفيذ اتفاقية القاهرة .

ومن الواضح أن زيارة طلاس تؤكد بأن الموقف السوري فقد قدرته على الضغط نتيجة مواقفه الداخلية والعربية الجديدة ، وأنه يلعب الآن الدور الوسيط «لوساطة يكون الطرف الأقوى فيها السلطة الأردنية .. أي وساطة لصالح النظام الأردني» . وبالإضافة إلى ذلك كله ، فإن الموقف العربي الرسمي محكوم هو أيضا ، بالتوازن العربي الذي تمثله سياسة مصالحه الرجعية وسياساته مؤتمرات القمة العربية .. وهذا التوازن يحصل الملك حسين قادرا على رفض دعوة القاهرة حين لا يريد ، ويتكلم على السعودية وغيرها في مواجهة حملة القاهرة عليه . وهكذا انتهى الموقف العربي الرسمي في تأييد المقاومة إلى حدوده النهائية : موجه استنكار عابرة ، ومحاولة يائسة لبقاء توازن بين المقاومة والنظام الأردني .

ما هي مواقع حركة المقاومة من ذلك كله ؟ بعد أحداث أيلول رافق التراجع الداخلي للمقاومة مراهنة خارجية على الموقف العربي الرسمي على أساس التناقض بين الموقعين المصري والأردني . وأخذت التحركات السياسية لابي عمار ترافق على هذا التحالف حماية لنفسها من مخطط السلطة الأردنية لتصفيتها .. وشكل هذا التحالف أرضية الضغط السياسية للقاهرة لادخال المقاومة كطرف فلسطيني في التسوية عبر مشروع الدولة الفلسطينية .. وبالمقابل لم تكن حركة المقاومة تملك على صعيد التناقض الداخلي مع السلطة الأردنية أية خطة محددة لجابهة المرحلة الجديدة سوى تراجع مستمر بموضوع عنه تحالف خارجي مع الأنظمة ومراهنة على الموقف العربي الرسمي . وجاءت الأحداث الأخيرة التي كان هدفها

انتهاجنا في «كلمة» الأسبوع الماضي بعد تحليل الاختلاف بين الصيغة المصرية للحل السلمي التي تريد الحفاظ على مقاومة فلسطينية عبر التوازن مع النظام الأردني ، وبين الصيغة الأردنية التي تريد تصفية المقاومة نهائيا ، انتهينا إلى طرح التساولين الأساسيين التاليين : «هل يستطيع الوضع العربي الرسمي أن يتدخل بأكبر من حملات الاستنكار الدعاوية لوضع حد للمخطط الأردني في تصفية المقاومة ، وما هي مواقع المقاومة من كل ذلك ؟» .. وجاءت أحداث الأسبوع الماضي نفسها لتعطي جوابا واضحا على السؤالين .. فالموقف العربي الرسمي أخذ بالتراجع المستمر حتى ضمن حدود موقفه المحدد : فمن حملة الاستنكار الشديد وتأييد المقاومة وادانة النظام الأردني إلى المطالبة بتنفيذ اتفاقية القاهرة ، وطلب عقد مؤتمر قمة عربية ، إلى القول بأن المؤتمر والذي لم ينعقد على أي حال - ليست مهمة أدائية أي طرف من أطراف النزاع ! .. وأخيرا إلى دور الوساطة السورية التي جاءت لتوحيها نهاية الموقف .

وقبل تحليل دور الوساطة السورية لا بد من تحديد أسباب التراجع في الموقف العربي الرسمي ضمن حدود موقفه الذي يهدف إلى إبقاء التوازن بين المقاومة والنظام الأردني .. لقد وافقت القاهرة في بداية أحداث أيلول على عملية تصفية محدودة للمقاومة على أساس إرجاعها إلى «حجبتها الطبيعي» وترويضها كي تدخل طرفا في التسوية . ولكن النظام الأردني عندما قام بهيمته وانجزها في أيلول ، غير ميزان القوى العسكري في الداخل لصالحه تماما .. ومن هذا الموقع القوي عسكريا بدأ يخطط لإكمال عملية تصفية المقاومة ، وإكمال سيطرته الكاملة وسلطته على الأردن ، وإنهاء آخر معالم لسلطة المقاومة المسلحة . وقد تصرفت السلطة الأردنية ، في البداية ، على أساس القبول بهيمته لجنة المتابعة العربية التي كانت تمثل محاولة الوصاية العربية الرسمية للأشرف على التوازن الداخلي بين المقاومة والسلطة الأردنية .. إلا أن السلطة الأردنية أخذت زمام المبادرة في تنفيذ اتفاقية القاهرة لصالحها تماما بحيث تأخذ مواقع جديدة على الصعيد العسكري تصفي تدريجيا المواقع المسلحة للمقاومة . وهكذا كانت الأحداث تتوالى منذ أيلول بمبادرة السلطة نفسها مستغلة مواقع التراجع التي وصلت إليها المقاومة والتزامها بنصوص اتفاقية القاهرة ومراهنتها على الموقف العربي الرسمي كحاج لها من مخطط التصفية .

واكملت السلطة الأردنية ما حصلت عليه من مواقع عسكرية جديدة بعد أيلول بأساليب الممارك الصغيرة والحزنية من وقت لآخر ، فباتت تتجاهل لجنة المتابعة العربية بالرغم من احتجاجات الأخيرة وتصريحات رئيسها الباهسي الأدفم : حتى طلب الملك حسين من الأدمف في لندن إنهاء مهمة اللجنة العربية رافضا الوصاية والتدخل العربي .. وفقد الوضع العربي الرسمي بتجديد اللجنة القدرة على الضغط للأشرف على التوازن في داخل الأردن .. وبالمقابل فإن الوضع العربي الرسمي بدأ يفقد وسائل الضغط المباشر على النظام الأردني ، وكانت أهم وسائل الضغط هذه : الوضع السوري الذي وصل موقفه - في السابق - إلى حد التدخل